



جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



للحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص تحليل اقتصادي وإستشراف

الإستثمار الأجنبي المباشر و المحددات الإقتصادية في الجزائر

ما بين 1996_2016

تحت إشراف الأستاذ: بلقاسم أمحمد

من إعداد الطالب: شعبي عابد

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
بن زيدان الحاج	الأستاذ محاضر "أ"	رئيسا
بلقاسم أمحمد	الأستاذ محاضر "أ"	مقرراً
طهرات محمد	الأستاذ محاضر "أ"	مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

قرآن كريم سورة المجادلة الآية 11

الإهداء الإهداء

إلى روح أبي الزكية الطاهرة

إلى أمي الحنون أطل الله في عمرها

إلى زوجتي الغالية التي تحملت مشاق مسيرتي

وأبنائي الأحباء إبتهاال- معاذ عبد الصمد - آية أسيل، سائلا الموالى عز و جل أن يوفقهم إلى العلم

والعمل وأن يحضنهم بالمن واليقين وأن يجللهم بالعافية في الدين و الدنيا

إلى كل من علمني حرفا في الدنيا

إلى جميع أفراد أسرتي

وإلى أرواح الشهداءأهدي هذا العطاء

إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

الآية رقم : 10 من سورة الكهف

الحمد لله كثيرا..... الحمد لله على عونه ورحمته بكرة وأصيلاً

فله الحمد من قبل ومن بعد.....

ملاً السموات والأرض....

أتقدم بعد شكر الله تعال

إلى الأساتذة الأفاضل لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، ولما بذله من جهد ووقت في قراءة هذا

البحث ومناقشته وتقويمه.

وشكري وعرفاني لكل من قدم لي المساعدة والتشجيع لإنجاز هذه الرسالة.

وما توفيقي إلا بالله

الباحث

الفهرس



الصفحة	العنوان
	التشكر
	الإهداء
أ	المقدمة العامة
الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار
02	● المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه
02	— الفرع الأول: مفهوم الاستثمار
03	— الفرع الثاني: أهداف الاستثمار
04	● المطلب الثاني: انواع الاستثمار وادواته
04	— الفرع الأول: انواع الاستثمار
07	— الفرع الثاني: أدوات الاستثمار
10	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر
10	● المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ووانواعه
11	— الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
12	— الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
15	● المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته
15	— الفرع الاول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
16	— الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



19	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
19	● المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر
19	– الفرع الأول: قوانين لفترة الستينات
22	– الفرع الثاني: قوانين لفترة الثمانينات.
23	– الفرع الثالث: قوانين لفترة التسعينيات
26	– الفرع الرابع: قوانين للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية اليوم
28	● المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية و تطوير الاستثمار
28	– الفرع الأول: وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها
30	– الفرع الثاني: إنشاء أجهزة و هيئات حديثة لدعم و تطوير الاستثمار في الجزائر
31	● المطلب الثالث: دراسة و تقييم كل من المناخ الاستثماري والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
	– الفرع الاول: الاطار النظري لمناخ الاستثماري
	– الفرع الثاني: عراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر
	– الفرع الثالث: الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل جذب الاستثمار الاجنبية المباشرة
	– الفرع الرابع: دراسة تحليلية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مفاهيم حول المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
37	● المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
37	– الفرع الاول: مفهوم النمو الاقتصادي واهميته



39	– الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي
39	● المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وعناصره
39	– الفرع الاول: انواع النمو الاقتصادي
40	– الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي
40	● المطلب الثالث: دراسة تحليلية لتطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر
42	المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التضخم
42	● المطلب الاول: تعريف التضخم وانواعه
42	– الفرع الاول: تعريف التضخم
43	– الفرع الثاني: انواع التضخم
46	● المطلب الثاني: اسباب التضخم واثاره
46	– الفرع الاول: اسباب التضخم
48	– الفرع الثاني: اثار التضخم
52	● المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمعدل التضخم في الجزائر
54	المبحث الثالث: علاقة كل من النمو الاقتصادي والتضخم بالاستثمار الاجنبي المباشر
54	● المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر
55	● المطلب الثاني: علاقة التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر
56	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة القياسية	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي





61	● المطلب الأول: مفهوم القياس الاقتصادي
61	- الفرع الأول: التعريف بالاقتصاد القياسي وأهمية
61	- الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي
62	- الفرع الثالث: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي
62	● المطلب الثاني: نماذج القياس الاقتصادي
62	- الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط
62	- الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
62	- الفرع الثالث: اختبارات المعنوية أو الدلالة
62	● المطلب الثالث: المطلب الثالث: مشاكل القياس الاقتصادي
63	- الفرع الأول: مشكلة الارتباط الذاتي
65	- الفرع الثاني: مشكلة عدم ثبات التباين
67	- الفرع الثالث: مشكلة تعدد الارتباط الخطي
76	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر بعض المحددات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2016 .
76	● المطلب الأول: تعيين النموذج
76	- الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج وجميع البيانات
77	- الفرع الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج
79	● المطلب الثاني: استعمال برنامج Eviews لتقدير النموذج الخطي و الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنموذج المقدر





79	- الفرع الاول: تقدير النموذج باستعمال برنامج Eviews
80	- الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج المقدر
82	• المطلوب الثالث:: اختبار النموذج من الناحية القياسية
83	- الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي:
85	- الفرع الثاني: الفرع الثاني: اختبار عدم تجانس التباين
90	الخاتمة العامة
93	قائمة الملاحق
110	قائمة المراجع



المقدمة العامة

التمهيد

يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية. والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارية لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب المساعدة على تحفيز وجذب الاستثمار واستقراره.

ان تسابق الدول على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وحرص حكومتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري، كان من اجل تحقيق تغيرات اساسية في مصادر النمو والتضخم وتنوع النشاط الاقتصادي، وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية وزيادة فرص العمل، الى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمود العواقب مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية"، التي كانت عواقبها وخيمة. بالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي .

ورغم أن معظم الاستثمار الأجنبي يتركز في الدول المتقدمة، إلا أن تدفقاته أصبحت متزايدة الأهمية في الدول النامية. وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لزيادة قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتأثر ببعض المؤشرات الاقتصادية منها معدل النمو الاقتصادي والتضخم حيث تعد هذه الاخيرة من اهم المؤشرات المؤثرة على حجم الاستثمارات داخل بلد دون غيرها من المؤشرات الاخرى باعتبارها تمس الاقتصاد على المستوى الكلي. وهذا ما يقودنا الى دراسة وقياس مدى تأثير كل من النمو الاقتصادي والتضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حيث يمكن استخدام مختلف ادوات القياس الاقتصادي لتقدير هذه الظاهرة. ومن بين هذه الاساليب نخص بالذكر النموذج المتعدد الذي نعتمد عليه بالأساس في هذه الدراسة.

من هذا المنطلق فان إشكالية البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

(1996-2016)؟"

الاسئلة الفرعية

لتدعيم هذا السؤال الرئيسي نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

1. ماهو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
2. هل يؤثر النمو الاقتصادي ومعدل التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟
3. هل يمكن بناء نموذج قياسي يحدد تأثير كل من النمو الاقتصادي والتضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات البحث

كإجابة مؤقتة على الاسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

1. يعاني الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر العديد من العراقيل.
2. يؤثر النمو الاقتصادي ومعدل التضخم بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
3. يمكن بناء نموذج قياسي يحدد تأثير كل من التضخم والنمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

اهمية البحث

حظيت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين لما تلعبه من دور مهم على الصعيد العالمي فهي ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعية، فأصبحت الدول النامية تنظر للاستثمار الأجنبي على انه فرصة للنمو والتطور ومن هذا المنظور فان لهذا البحث اهمية تتمثل في ما يلي :

- عرض واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- دراسة اثر النمو الاقتصادي والتضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- التعرف على النموذج القياسية.

اهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف الاساسية التالية :

- محاولة إيجاد بديل من ضمن البدائل التي يمكن للجزائر الاعتماد عليه في زيادة مواردها المالية و للخروج

من خطر الاعتماد على مصدر واحد و أساسي للتمويل.

- التعرف على بعض المفاهيم للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي.
- محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز تأثير أهم المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

مناهج البحث والأدوات المستخدمة

- المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل وتطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.
- المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews.

اسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على عدة أسباب أهمها:

- محاولة إبراز الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور هذه النماذج القياسية الاقتصادية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتضخم .
- باعتبار الاستثمار الأجنبي أحد المحاور الأساسية لعملية التنمية بحيث يكتسي أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية فهي تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار.
- معرفت ماهي اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي.

حدود البحث

يتم تقسيم حدود البحث الى ثلاث حدود:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل في دراسة مدي تأثير كل من النمو الاقتصادي والتضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- **الحد المكاني:** تدور الدراسة حول الاقتصاد الجزائري.

– الحد الزمني: حددت الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة القياسية هي من سنة 1996 إلى سنة 2016 باستعمال معطيات سنوية.

الدراسات السابقة

ومن بين الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر:

1. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010. حاولت هذه الدراسة بناء نموذج قياسي يربط بين المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي و الاستثمار الاجنبي المباشر الذي توصل من خلاله الى النتائج التالية :
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها .
- المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، من خلال تحليل النموذج.
- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي و التضخم لهما المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

2. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008. ومن بين اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية ، نظرا لما قد ينتج عن خلاف ذلك من منازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة لهم.
- وقع تحسن كبير في بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر، ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار المحروقات التي تمثل اليد الوحيدة للاقتصاد الجزائري الذي أنتج مداخيل كبيرة من العملة الصعبة.

3. بيوض محمد العيد ، " تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب. "، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس

سطيف 2010. تطرقت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول المغاربية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم الإفرازات

الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية ومن بين اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

— يرتبط مدى تحقق الآثار الايجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية

توجيه، دخول وتوطن هذه الاستثمارات، وكذا عملية ممارستها لأنشطتها الاستخراجية، التصنيعية أو

الخدمية.

— يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهمًا في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما

يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية،

تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية.

— يوفر الاستثمار الاجنبي المباشر و الإطار المناسب لنمو القطاعات ذات الميزة النسبية للدول المضيفة

خصوصا في حالة توفر شرط ارتفاع ربحية هذه القطاعات كمحفز اقتصادي لتوجه هذه الاستثمارات

نحوها.

هيكل البحث

لقد استدعت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى ثلاث فصول يمكن عرضها على النحو التالي :

الفصل الأول: يحمل عنوان الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى

التعريفات المختلفة للاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر و كذلك واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة 1996-2016.

الفصل الثاني: الذي جاء بعنوان مفاهيم حول المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر،

حيث نركز فيه على إعطاء مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتضخم وتم التطرق أيضا لعلاقة هذه

المتغيرات بالاستثمار الاجنبي المباشر.



الفصل الثالث: جاء بعنوان بناء نموذج قياسي يحدد تأثير المحددات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي نتطرق فيه الى الجانب النظري للنموذج القياسي وفي الاخير اجراء دراسة قياسية تبين مدى تأثير المحددات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

صعوبات البحث

— عدم تطابق الاحصائيات التي حصلنا عليها واختلافها من هيئة رسمية الى اخرى.

الفصل الأول

الاطار النظري للاستثمار الاجنبي

المباشر



تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، إذ تمثل الاستثمارات الأجنبية أحد أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، وقد أصبح يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، مثل أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل هذه الاستثمارات الأجنبية. كما ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول إلى أن زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظراً لزيادة وعي الدول النامية بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لزيادة قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على هذه الاستثمارات الأجنبية.

حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، ذلك أنه أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية، وإحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من أجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة، ويعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار إنفاقا يوجه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من اجل انتاج سلع وخدمات اخرى مستقبلا .
من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار وأهدافه في المطلب الأول ثم إلى أنواع الاستثمار وأدواته في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه

اهتم الباحثون الاقتصاديون بالاستثمار، فاختلّفوا في تعريفه وفي حصر أهدافه نظرا لتعدد مجالات الاستثمار. وسنحاول في هذا الفرع التعرف الى المفاهيم المختلفة للاستثمار وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

توجد العديد من التعاريف للاستثمار والتي يمكن أن نذكر منها:

- يقصد بالاستثمار **اقتصاديا** بأنه " ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي اهتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك"¹.
- يقصد بالاستثمار **ماليا** بأنه " التحلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، كذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، ذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق"². يمكن التعبير عن ذلك بأنه كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو أي إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"³.

¹ - حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص. 115

² - مطر محمد، "إدارة الاستثمار"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص. 22

³ - اريالله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،



— محاسبيا ينظر إلى الاستثمار على أنه " تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة ليس من اجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة"¹.

نستخلص من خلال التعاريف السابقة ان الاستثمار يعتبر مصطلحاً يشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

يقتضي الإلمام بالغاية الحقيقية من الاستثمار التفريق بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة (القطاع العام)، والاستثمار الخاص الذي يقوم به الخواص (القطاع الخاص)، بالرغم من أن هناك أهدافاً مشتركة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام.

بصفة عامة يمكن ذكر أهداف الاستثمار فيما يلي²:

— تحقيق العائد الملائم: مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وربح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لان تعثر الاستثمار ماليا يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.

— تكوين الثروة وتنميتها: ويتحقق ذلك عند ما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل وتنمية تلك الثروة.

— المحافظة على قيمة الموجودات: التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر. وتعد المحافظة على الموجودات بالنسبة للمستثمر من الأمور الإستراتيجية، لأن التضحية بجزء من الموجودات أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة التي حققها المستثمر في الاستثمارات في وقت ماضي، تؤدي هذه التضحية بالمستثمر إلى الدخول في ديون قد لا يستطيع الوفاء بها في ظل الشروط المحددة. وبالتالي تعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.

¹ -بوتين محمد، "المحاسبة العامة للمؤسسات (دراسة موضوعية بأمنلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة)" طبقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011/2005، ص. 96

² -ارياالله محمد، مرجع سابق، ص. 35



– تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجيات: يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية، ذلك من أجل تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره. ولا تعد السيولة المحور الاستراتيجي لإهتمام المستثمر (الاعتيادي)، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة¹.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وأدواته

بعد التعرف على الاستثمار وأهدافه سنتطرق إلى أدوات الاستثمار وأنواعه من خلال الفروع الموالية.

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها، فيما يلي البعض من هذه التصنيفات:

أولاً- حسب نوعية الاستثمار: يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار وهي²:

- استثمارات اقتصادية: تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات تخصص للاستهلاك وللاستثمار.
- استثمارات اجتماعية: تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد.

- استثمارات إدارية: تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه.

- استثمارات في الموارد البشرية: تقوم على التنمية البشرية، وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

ثانياً- حسب أداة الاستثمار: تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية واستثمارات مالية واستثمارات معنوية.

- الاستثمارات الحقيقية أو المادية: تسمى أيضاً باستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية". يعتبر الاستثمار حقيقياً متى وُفّر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة³.

1- هوشيار معروف، "الاستثمار والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص. 21

2- مكي محمود إدليبي، "سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية"، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006 / 2005، ص. 86 - 87

3- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص. 37-38



- الاستثمارات المالية: هي "شراء تكوين رأسمالي موجود". هذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي مالکها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبال حقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة¹.
- الاستثمارات المعنوية: تتعلق بامتلاك أو كسب المعارف والأصول الفكرية كسواء التراخيص أو إنجاز أعمال بحثية علمية، وتكوين العمال².
- ثالثاً- حسب معيار التعدد وعدم التعدد: يقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي والمالي. أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر. حسب هذا المعيار يتم تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما³:
- استثمار متعدد: يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية والمالية في نفس الوقت.
- استثمار غير متعدد (وحيد): هو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي. هذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد. كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة. فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، لكنه يكون متعدد (محفظة) ولو ظم استثمارين فقط من نوعين مختلفين.
- رابعاً- حسب معيار ملكية الاستثمار: نقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو مجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى. أي ما يسمى بالاستثمار العام و الاستثمار الخاص و الاستثمار المختلط، وهي كالأتي⁴:
- الاستثمار الخاص: هو ما يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة.

¹ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص. 39

² - Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, P. 8

³ - منى محمود إدلي، "سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية"، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006 / 2005، ص. 37

⁴ - مرجع نفسه، ص. 38



- **الاستثمار العمومي:** هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات المملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.
- **الاستثمار المختلط:** هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة ومؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة، بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص وطرف عمومي.
- **خامسا- حسب المعيار الجغرافي:** تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية وأخرى خارجية واستثمار في المناطق الحرة، وهي كالاتي¹:
- **الاستثمارات الداخلية:** هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، وعن جنسية المستثمر وطني مقيم أو أجنبي.
- **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما. ويصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر وعلى النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.
- **الاستثمار في المناطق الحرة:** يمثل ذلك الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة، تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه. يتم عزلها جمركيا عن الدولة بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، رغم أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل. اذ يتم منح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع إليها.

¹- منى محمود إدلي، مرجع سابق، ص. 88



سابعاً-حسب معيار الجنسية : نميز حسب هذا المعيار نوعين من الاستثمارات¹

● الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار المحلي)، واستثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر).

● الاستثمارات الأجنبية: هي جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات. يصطلح في الأدب الاقتصادي عن الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو الاستثمارات الأجنبية في المحفظة. في حين الاستثمارات الأجنبية المادية تدعى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي نوعين:

أ. استثمارات أجنبية مباشرة صادرة: تتمثل في الاستثمارات المادية للمواطنين (مؤسسات و أفراد) خارج وطنهم.

ب. استثمارات أجنبية مباشرة واردة: تتمثل في الاستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين (مؤسسات و أفراد) في بلد ما، وهو النوع المقصود بالدراسة والتحليل في هذا البحث.

إن التصنيفات السابقة لأنواع الاستثمارات لا يمكن الفصل بينها بصفة كاملة بل تتداخل فيما بينها بشكل كبير. فقد يكون الاستثمار داخل البلد يقوم به فرد أو مؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة منها الوطنية (المحلية) والأجنبية باستخدام أدوات استثمارية متنوعة (مادية ومالية). مما يعني أن هذا النوع من الاستثمار يسري عليه أكثر من معيار واحد، حيث ينطبق عليه المعيار الجغرافي والنوعي والشخصية والمؤسسية والملكية والجنسية والتعدد.

¹-أريالله محمد، مرجع سابق، ص. 51



الفرع الثاني: أدوات الاستثمار

يمكننا ان نميز نوعين من ادوات الاستثمار وهي كالتالي :

أولاً- الأدوات المادية للاستثمار: وهي عديدة ومتنوعة نستعرض أهمها على سبيل الذكر¹:

● **المشروعات الاقتصادية:** وهي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشاراً، وتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية وصناعية وخدمية، ومن أهم خصائصها أنها تنتج سلع وخدمات تحقق إشباعاً لحاجات الأفراد والمجتمع.

● **العقارات:** تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية (ويتم الاستثمار فيها بشكليين) :

أ. مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي) .

ب. غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

● **السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية، ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل... الخ. يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية المتمثلة في عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ثانياً- الأدوات المالية للاستثمار: وهي أيضاً متنوعة نذكر منها ما يلي:

● **الأسهم:** يقصد بالسهم " وثيقة تسلّم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك"². ونميز بين نوعين من الأسهم (العادية والممتازة) .

أ. الأسهم العادية: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية.

¹ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص ص. 42-44

² - جروان السابق، " القاموس الاقتصادي"، دار السابق للنشر، بيروت، ص 233.



تمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية. ويستفيد مالك السهم العادي من حصته في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها، وله حق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة، ولا يمكن مطالبة المؤسسة التي أصدرته باسترجاع قيمته وإنما يمكن بيعه في السوق الثانوي بقيمته السوقية¹.

ب. الأسهم الممتازة: السهم الممتاز يمنح صاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح والزيادة في الربح الناتج عن التصفية. له ثلاثة قيم مثل السهم العادي هي "قيمة اسمية وسوقية ودفترية. غير أن هذه الأخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية وعلاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الأسهم².

● **السندات:** السند هو "وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي"³.

كما يعرف السند أيضا بأنه "مستند مديونية طويل الأجل يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق... إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، وذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه"⁴.

يمكن تصنيف السند من حيث الجهة التي أصدرتها إلى صنفين هما:

أ. **السندات التي تصدرها الحكومة:** وتسمى بالسندات الحكومية وتمثل "صكوك المديونية متوسطة وطويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم"⁵.

¹ - منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص. 17.

² - جروان السابق، مرجع نفسه، ص. 233.

³ - المرجع نفسه ص. 239.

⁴ - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 491.

⁵ - منير إبراهيم هندي، مرجع نفسه، ص. 492.



ب. السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية: تعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقرض) والمستثمر (المقرض)، بمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا إلى الطرف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة. ينطوي العقد على شروط أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد، أو وضع قيود على إصدار سندات أخرى في تاريخ لاحق. كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقرض مثل حق استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق¹.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنتناول مفهومه وأنواعه بالإضافة إلى أشكاله ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، المالي، السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل والتحليل ثم سيتم التعرض لمختلف المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر منذ ظهوره وحتى الوقت الراهن.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى مختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر.

- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك الاستثمار الذي يتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين شركة في الدولة الأم (الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة تابعة لدولة أخرى (الدولة المضيفة للاستثمار) ودرجة كبيرة من التأثير على عمليات الشركة².
- عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود، الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر³ .

¹ -مرجع نفسه، ص. 495

² -OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, 2000, pp. 7-8

³ -صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة واشنطن، 2009، ص. 10



— عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الاجنبي المباشر على انه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيقة) وذلك مع نية تسييرها"¹.

— أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فاعتبره على انه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة دائمة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الاجنبي المباشر أو المنشأة الأم) في منشأة مقيمة في اقتصاد غير الاستثمار الاجنبي المباشر (الاستثمار الاجنبي المباشر أو فروع المؤسسة أو الشركة التابعة الأجنبية)"².

يقسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الاجنبي الى ثلاثة عناصر:

— مساهمة المستثمر المبدئية في رأس المال؛

— العائدات المعاد استثمارها؛

— رؤوس أموال أخرى مثل القروض الداخلية وصفقات الديون التي تبرم بين الفروع الخارجية والشركة الأم.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي أفرزت كل منها أنواع معينة منه. حيث أن هناك من يصنفه من منظار الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظار الدول المستقطبة له.

أولاً- تصنيفات الاستثمار الاجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات: تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الاجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه³:

● **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز، والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى. اذ يشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة

¹ - كريمة قويدري، " الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص. 6

²-UNCTAD (word investment report 1999: foreign direct investment and the challenge of development), Geneva and New York, 1999, p.465

³- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية"، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99 /1 ، الكويت، ص. 2



المضيضة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

- الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم، يتم اللجوء إليه بسبب القيود المفروضة على الواردات .
 - الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.
 - الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم.
- ثانيا - تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة : يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم) إلى نوعين هما¹:
- الاستثمار الأفقي: تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو. وتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات بتوفر أربعة عوامل رئيسية هي:
— القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم؛

¹-Markusen, J.R. , " Foreign direct investment as a catalyst for industrial development" .European Economic Review,London, Vol 43, 1999, p .335



- الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛
- أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم؛
- أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات تعويضا عن التجارة لوجود العوائق الجمركية. وهذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانب الولايات المتحدة على استيراد السيارات اليابانية وكأسلوب لتجنب الحواجز الجمركية.

- **الاستثمار العمودي:** في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق. إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية. وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى استغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الاستثمار العمودي الخلفي) أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي)، بالإضافة إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدولة الأم أو في الخارج، من خلال استغلال العمالة الرخيصة، حيث أن تركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل صناعة النسيج، الملابس، الأحذية، اللعب وهي أقل تركزا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل صناعة الإلكترونيات والبرمجيات، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات.

ثالثا- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة: يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الهدف إلى ثلاثة أنواع¹:

- **الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار - عادة ماتكون دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو اقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية

¹ - بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2010/2011، ص . 32



المستدامة - تعويض احتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

● **الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات:** يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية. يعتبر هذا النوع من الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات من بين أنجع الاستراتيجيات والمعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذه الأنواع من الاستثمارات يخدم مصالح الدول النامية، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي، وتساهم في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة خصوصا إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة، وترفع من قدرتها التنافسية. وبالتالي توفير الدعامة التي تركز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

● **الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية:** غالبا ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمئج والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت وهي كالتالي¹:

● **الاستثمار المشترك:** يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية والتسويقية والمالية.

¹ - بيوض محمد العبد، مرجع سابق، ص. 33



- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبياً مقارنة بالاستثمار المشترك.
- تستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها- إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك- أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استناداً إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.
- **مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلاً على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجاً، قد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكتسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقله للتكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية أو التأهيل.
- الاستثمار في المناطق الحرة: وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.



الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى إما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة، أو لعوامل راجعة للدولة الأم وإستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة).

أولاً-عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة

تتمثل عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر الآتية¹:

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل اهم العوامل الاقتصادية في الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.
 - **توفر الموارد:** تتمثل في موارد طبيعية(البتترول، الغاز، المياه، المناخ). وموارد بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته). كما يمكن أن تكون موارد تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر)، أو موارد تمويلية (إمكانية الحصول على القروض).
 - **التشريعات الضريبية:** تضاربت العديد من الدراسات حول اثر الحوافز الضريبية فمنها ما وجدت أن للإعفاءات الضريبية اثر ايجابي على جذب الاستثمار، بينما وجد البعض الآخر أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة ايجابيا فقط إذا ما كانت العوامل الأخرى متوافرة . غير انه هناك من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة قصير أو طويل الأجل.
- تأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص . كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة بإستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء . كما قد يستفيد المستثمر

¹ - بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص. 38



الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل¹.

- البنية الأساسية: مثل الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.
 - حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة: فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.
 - وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية: حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل (الاتحاد الأوربي و الاوبيك) أن تأثير هذه الاتحادات شديد الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر: إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فان الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.
- ثانيا-العوامل المتعلقة بالدولة الأم وإستراتيجية الشركة المستثمرة(عوامل طاردة)
- إضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة كانت هناك عوامل يمكن تسميتها "طاردة" ترجع إما للدولة الأم أو لإستراتيجية الشركات الدولية وهي²:
- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك على سبيل المثال بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيها.
 - السعي إلى زيادة عوائد المشروع: بهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فان المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي

¹ - غي فيفرمان، "تيسير الاستثمار الأجنبي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد1، مارس1992، ص. 47

² - دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2006، ص ص. 76-79



إلى زيادة أرباحه، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف أقل مستندة على انخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى.

● **الرغبة في النمو والتوسع:** ان تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل إن من عوامل جلب هذا الاستثمار أيضاً نجد السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

● **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

● **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهوداً مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، لذا صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك لا سيما في فترة التسعينيات والألفية الثالثة، وقد صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث الذي نقسمه إلى ثلاثة مطالب.



المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

عرفت الجزائر تطور قوانين وتشريعات الاستثمار منذ الاستقلال خلال أربع مراحل وهي كالتالي:

الفرع الأول: قوانين فترة الستينات

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونين الأول في سنة 1963 والثاني في سنة 1966.

أولاً- قانون الاستثمار الصادر سنة 1963: أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار بتاريخ 26 جويلية 1963 وقد كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية، حيث منحهم ضمانات بعضها ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية¹.

أ. الضمانات العامة تتمحور في أربع نقاط وهي²:

- حرية الاستثمار للأشخاص الأجانب سواء كانوا طبيعيين أو معنويين؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري المؤسسات الأجنبية؛
- المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية؛
- ضمان ضد نزع الملكية، حيث يمكن نزع الملكية بعدما تصبح الأرباح المتراكمة تساوي رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة، و يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

هناك بعض المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة و المؤسسات الجديدة يخول لها القانون ضمانات و امتيازات خاصة و تتمثل في إمكانية تحويل 50% من الأرباح الصافية السنوية، و التحويل الحر للأموال المتنازل عنها، و الحماية الجمركية و الدعم الاقتصادي للإنتاج لكن يشترط على هذه المؤسسات أن تضمن التكوين المهني و ترقية العمال و الإطارات الجزائرية.

ب. المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات الموجودة، و التي يتكون برنامجها الاستثماري من 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات و يشترط أن يكون هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية أو يشغل أكثر من 100 يد عاملة دائمة للجزائريين. يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد و زيادة على ذلك يمكنها أن تجمد

¹ - قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 " يتضمن قانون الاستثمارات"، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 2 أوت، 1963.

² - عليوش قريوع كمال، " قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص. 6.



النظام الجبائي لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، إضافة إلى ذلك التخفيض الجزائري الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.

يطبق هذا القانون في الواقع العملي وهذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأميمات (1963-1964)¹.

ثانيا- قانون الاستثمار الصادر سنة 1966: جاء هذا القانون بعد فشل قانون 1963، حيث تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمارات يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به صدر هذا القانون بتاريخ 15 سبتمبر 1966 وهذا تطبيقا لأوامر مجلس الثورة، تضمن المبادئ التالية²:

• الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر: قيام الدولة و الهيئات التابعة لها بإنشاء المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية، وبمعنى آخر احتكار الدولة للقطاعات الحيوية، ويمكن للمستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجنبان أن يستثمروا في القطاعات الأخرى إلا أن هذا الاستثمار لا يتم بكل حرية و يشترط على من اراد الاستثمار في الصناعة أو السياحة لا بد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

• منح امتيازات وضمانات للاستثمار: تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

أ. الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة ؛

ب. الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛

ج. الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يخص قرار الاعتماد فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات مالية منها:

أ. المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية، تحويل الأرباح الصافية وضمان ضد التأميم؛

ب. نظرا لصعوبة تطبيق هذا القانون على المستثمرين الأجنبان اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية الخاصة؛

¹-عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص. 7

²-أمر رقم 66 - 84 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية .



ج. طبق هذا القانون في ميدان الاستثمارات الأجنبية في الشيء الذي يخص الشركات الاقتصادية المختلطة وهذا في الفترة الممتدة من 1966 إلى 1982 .

الفرع الثاني: قوانين لفترة الثمانينات

يمكن تلخيص القوانين الصادرة في هذه الفترة فيما يلي:

أولا- قانون 13-82 المؤرخ في 28 أوت 1982 : بعدما كان دور القطاع الخاص ينحصر في أداء بعض المهام الاقتصادية والمتمثلة في مجال التجارة والخدمات، دون مجال المحروقات الذي كان احتكارا من طرف الدولة. وباعتبار قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، ونظرا للإمكانية المالية والتقنية الكبيرة التي يحتاجها هذا القطاع أبدت الدولة حاجاتها للقطاع الخاص والأجنبي الذي يملك هذه الإمكانيات لاستغلال قطاع المحروقات، لهذا تبنت الجزائر قانون 13-82 حيث أهتم هذا القانون بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، أي أهتم بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط، ولقد حدد القانون نسبة المشاركة الوطنية بسبة 51% ونسبة المشاركة الأجنبية بـ 49% كحد أقصى من رأس مال الشركة¹.

ثانيا- قانون 13-86 المؤرخ في 19 أوت 1986: جاء هذا القانون لتعديل قانون 13-82 وهذا لعدم قدرة هذا القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاع المحروقات لذلك تضمن قانون 13-86 طرق جديدة لتسيير الشركات المختلطة و بطريقة محفزة ومرنة نسبيا، فمثلا الدولة لم تعد مسيرة لهذه الشركات بل تكون مسيرة من طرف مجلس الإدارة، والذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين وهذا على أساس بروتوكول اتفاق، ولقد أبقى القانون على نسبة المؤسسة العمومية نسبة 51% من رأس المال على الأقل، في حين تمثل دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال وتوفير مناصب شغل وتكوين اليد العاملة، ومقابل هذا سوف يستفيد المستثمر الأجنبي من الامتيازات التالية²:

— حق المشاركة في التسيير وعملية اتخاذ القرار الخاصة في استخدام أو تحويل الأرباح و في دفع أو تخفيض رأس المال المساهم به و ضمان تحويل بعض الأجزاء من رواتب العمال الأجانب و ضمان التأميم.

¹ - زغيب شهر زاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، 2005، ص. 7.

² - مرداوي كمال، مداخلة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخصوصية في الدول المتخلفة"، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد

للدولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 15/3 أكتوبر 2004، ص. 3.



— ورغم الامتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي في قانون 86-13 فإن الاستثمار الأجنبي يبقى خاضع للشراكة المختلطة بنسبة 49% وإجباريا مع المؤسسة العمومية دون المؤسسة الخاصة المحلية، وإضافة إلى ذلك الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه.

ثالثا- قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988: تبنت الجزائر قانون 88-25 موازاتها مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري، أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال (شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة)، وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع. جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية والذي عمل على تعويض نظام التسريجات والمطبق مسبقا، وقد دعم بقانون 1995 المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية ماعدا القمح¹.

الفرع الثالث: قوانين لفترة التسعينيات

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانون في سنة 1990 متعلق بالنقد والقرض وقانون سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. أولا- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: تم إصدار قانون 90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث نصت المادة 183 على أنه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني". كما قام بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (49% و 51%) ومنه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال، وإضافة إلى ذلك رد الاعتبار إلى البنوك المركزية وذلك بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام و الخاص دون تمييز².

¹ - بشراير عمران، "نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر،

2004/2005، ص. 67

² - مرداوي كمال، مرجع سابق، ص. 3



وتتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد و القرض مايلي¹:

- حرية الاستثمار، غير أن هذا القانون حدد قطاعات حكرا للدولة والهيئات التابعة لها، وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل رأس المال الخاص؛
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية و التي وقعت عليها الجزائر؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوما؛
- تبسيط عملية قبول الاستثمار، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا.

إن لقانون النقد والقرض آثار ايجابية منها خلق وترقية مناصب الشغل وتأهيل الإطارات والعمال والتشجيع على الاستغلال ونقل التكنولوجيا وتوازن سعر الصرف.

ثانيا - قانون الاستثمار لسنة 1993: لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت منذ سنة 1988، حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية، إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 و 86-13 واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة ولقانون 1993 شطران²:

- الشطر الأول: يكمل ويغير القانون الصادر سنة 1990.
- الشطر الثاني: هو المرسوم 93-12 المتضمن قانون الاستثمار، ولعل أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون مايلي:
- مبدأ المساواة: عدم التمييز بين المستثمرين عموميين أم خواص، محليين أم أجانب، حيث أن لجميع المستثمرين نفس الحقوق و الواجبات؛
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها؛

¹ - عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص. 13

² - تحتاح محمد رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء،

الجزائر، 2007/2006، ص. 8



- مبدأ حرية الاستثمار: حرية المستثمر الخاصة سواء كان محليا أو أجنبيا ممارسة أي مشروع استثماري، وهذا باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها؛
 - التخفيض من إطار تدخل الدولة: بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد؛
 - ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها؛
 - في حالة حدوث نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة يعرض على المحاكم المختصة ولكن بشرط عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح والتحكيم.
- لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات.
- لقد تتابع صدور القوانين و المراسيم و التشريعات بعد 1993 المهياة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية حيث تتمثل فيمايلي¹:
- المراسيم الرئاسية منها:
- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
 - المرسوم الرئاسي رقم 95-316 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقيات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛
 - المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
 - المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.
- المراسيم التنفيذية منها:
- المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه؛
 - المرسوم التنفيذي رقم 95-06 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة؛

¹- زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص. 81.



— المرسوم التنفيذي رقم 319-97 و 320-97 المؤرخ في 24/08/1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي؛

الفرع الرابع: قوانين للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية اليوم

لقد بذلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية بغية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين والأوامر والمراسيم التشريعية، وكذلك إنشاء الوكالات لترقية الاستثمار.

أولاً- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار: في إطار يندرج الأمر-03 01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ونصوص تشريعية و تنظيميه أخرى¹. حيث المادة 30 من الأمر 03-01 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار .

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز والرخص. لقد تضمن هذا القانون ما يلي:

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية؛
- يتم إنشاء بموجب الأمر 03-01 كل من:

— المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 21/09/2001؛

— الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001 .

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار؛

● بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها طبقا للتشريع المعمول به؛

● النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها حيث تستفيد من مزايا في مرحلتين: مرحلة الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق للاستغلال.

¹- المادة (1) من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 "المتعلق بتطوير الاستثمار".



ثانيا-الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض¹: من بين أسباب صدور هذا القانون ما يلي:

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - تطوير أدوات الضبط النقدي والمصرفي والمالي؛
 - سياسة الصرف لا تعتمد على تسيير التوازنات قصيرة المدى بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية والخارجية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الخزينة؛
 - مراقبة البنوك والمؤسسات المالية و الإشراف بشكل أفضل على سوق النقد؛
 - ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية؛
 - يجب الاعتماد في التمويل على موارد السوق عوض الموارد العمومية.
- من أهداف هذا الأمر ما يلي:

- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، وهذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف؛
- خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي.

ثالثا-قانون المحروقات رقم 03-05 المؤرخ في مارس 2005: إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن و هذا من خلال آثاره الإيجابية على التنمية و الاستثمار، ومن أسباب هذا القانون²:

- تنوع صادرات هذا القطاع و بالتالي زيادة مداخيل الدولة؛
- زيادة مناصب شغل جديدة؛
- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحلية المياه.

¹-تومي عبد الرحمان، " واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2001/ 2000، ص. 266

²-مرجع نفسه، ص. 268-269



يتميز هذا بعض الآثار الايجابية المتمثلة في:

– تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا. حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

والآثار السلبية المتمثلة في:

– انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية والمنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، ومنه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات وكذلك تحرير أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:

– المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

– المرسوم التنفيذي رقم 08-08 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلبه ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك.

– القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين وإعادة التأمين والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين وإعادة التأمين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة¹.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية و تطوير الاستثمار

سوف نتناول في هذا المطلب مختلف الهيئات العمومية المتعلقة بالاستثمار.

الفرع الأول: وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها

لأول مرة في الجزائر أنشئت وكالة وطنية مهمتها متابعة ودعم الاستثمار، وهذا من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 وهذا من خلال المواد من (7) إلى (11)، ثم تدعم بعد ذلك بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، و التي عرفها " مؤسسة عمومية ذات

¹ - المادة (2) من القرار (3)، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة 30 مارس 2008، ص. 25.



طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص "الوكالة" وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة¹. حيث أصبح هو الجهاز الحكومي المرجعي لكل ما يتعلق بالاستثمارات وهذا تحت رعاية رئيس الحكومة.

تؤسس الوكالة في شكل الشباك الوحيد وهذا حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-319 التي تتضمن: تضم الوكالة كل من مكاتب الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، مصلحة الضرائب والأملاك الوطنية والتهيئة العمرانية والبيئة والتشغيل. وإن هدف إنشاء الشباك الوحيد هو تسهيل الإجراءات المطلوبة من طرف المستثمرين وإبلاغهم بقرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في اجل 60 يوم. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي²:

- تدعيم و مساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم؛
- تضمن ترقية الاستثمارات؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للامتيازات التي تعهد بها بالاتصال مع الإدارة المعنية؛
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- تسهيل الإجراءات اللازمة الخاصة بعملية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين وهذا عن طريق الشباك الوحيد؛
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار المرسوم التنفيذي التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛
- نشر قرارات الاستثمارات التي استفادت من الامتيازات؛
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات واستغلال نتائج هذه الدراسات في مجال الاستثمار؛
- إحصاء وتقييم المشاريع الاستثمارية؛
- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة؛

¹ -مرسوم تنفيذي رقم 94 - 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها(المادة 1)الجريدة الرسمية رقم 19,67 أكتوبر 1994 .

² -تسام فاروق، مداخلة بعنوان " أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، جامعة سطيف، 9 ماي 2004، ص.9.



- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه ضمن الأشكال ذاتها، بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.

الفرع الثاني: إنشاء أجهزة و هيئات حديثة لدعم و تطوير الاستثمار في الجزائر

انشأت الجزائر العديد من الهيئات الحديثة لدعم وتطوير الاستثمار نذكر منها :

أولا-المجلس الوطني للاستثمار¹:

- تحديد النشاطات و السلع المستثنات من المزايا؛
- على ضوء أهداف تهيئة الإقليم يجب الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الخاص والمتعلق بالمناطق التي يجب تنميتها أولا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- مساعدة الحكومة في اتخاذ القرارات التي تساعد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتشجيعها؛
- السهر على استحداث مؤسسات وأدوات مالية من اجل تمويل الاستثمار والحث على تطويرها.

ثانيا- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تم إنشاء الوكالة لتعوض وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها وهذا بموجب المادة 6 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المعدل والمتمم وقد عرفت كمايلي "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص (الوكالة) حيث توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار"².

تتمثل مهمتها الأساسية في تطوير الاستثمارات ومتابعتها والمساعدة على حل المشاكل المتعلقة بإنشاء المؤسسات وهذا بفضل الشباك الوحيد، وتساهم لا مركزية الوكالة على المستوى المحلي ويكون مقر الوكالة مدينة الجزائر، وتتميز ببياكل غير مركزية على المستوى المحلي³. ولتحقق مهمتها الأساسية في تطوير الاستثمار تعتمد على مبادئ هي⁴:

- ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية ومتابعتها في جميع القطاعات (الإستراتيجية، الإنتاجية، الخدمية) وسعيها إلى إنشاء الاستثمارات المشتركة باعتبارها أفضل شكل؛

¹-المرسوم التنفيذي رقم6-355، المؤرخ في 09 أكتوبر 2007 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره.

²-المادة (1) من المرسوم التنفيذي رقم06 - 356 المؤرخ:9 أكتوبر 2006 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

³-المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم06- 356 المشار إليه سابقا.

⁴-تومي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 276



● توجيه ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين لانجاز مشاريعهم الاستثمارية وهذا من خلال فروع الشباك الوحيد اللامركزية المنتشرة على عدد من الولايات و ذلك لتقديم كل الشروح المتعلقة بالجانب الإداري؛

● توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تسهيل عملية تطبيق الإجراءات القانونية؛

● إبلاغ المستثمر بقرار منح المزايا أو الرفض في أجل 72 ساعة؛

● منح المزايا المرتبطة بالاستثمار ومتابعة المستثمرين من أجل التأكد بوفائهم و التزاماتهم التي تعهدوا بها؛

● تسيير صندوق دعم الاستثمار، من أجل تمويل نفقات الدولة التي تقدم على شكل المزايا الممنوحة للاستثمارات.

إضافة إلى ذلك نجد الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار، حيث تكون هذه الهيئة تحت إشراف رئيس الحكومة. وتمثل دورها فيما يلي¹:

● تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة؛

● اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار؛

● تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار.

من خلال هذا المطلب يتضح لنا أن هناك 3 هيئات مسؤولة عن ترقية وتطوير الاستثمار وهذا من خلال شرح التشريعات القانونية والمزايا والضمانات والتسهيلات التي تمنحها هاته الهيئات للمستثمرين المحليين والأجانب.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات وهذا فيما يلي:

¹ - بلعوز بن علي، مداني احمد، مداخلة بعنوان " دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المناطق الحرة "، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، ص.ص.



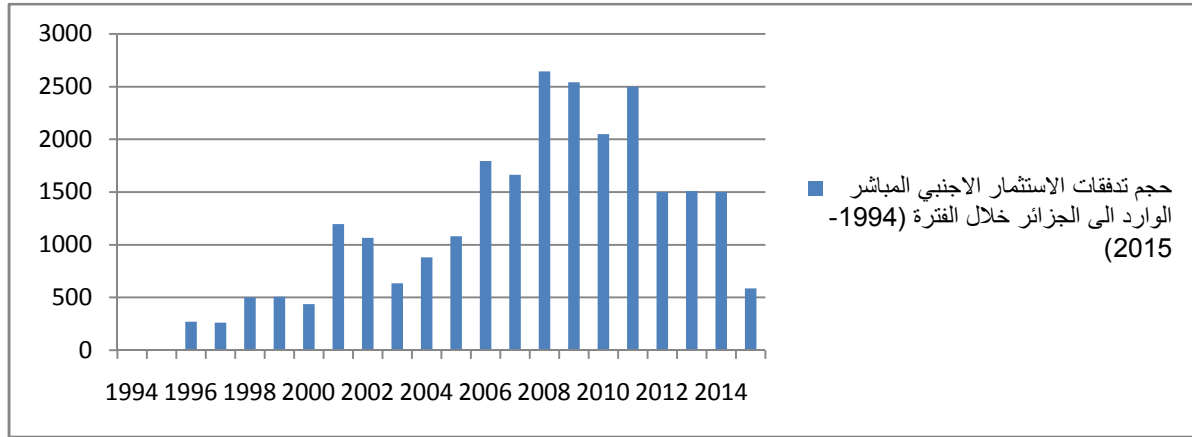
الجدول رقم (1-1) يبين حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2015-1994)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الاجنبي	-	5	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الاجنبي	1081	1795	1665	2646	2540	2050	2500	1500	1510	1500	587

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي 2000، 2004، 2013، 2016

الشكل رقم (1-1) : يبين حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2015-1994)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول رقم(1-1) نلاحظ أن فترة التسعينات اتسمت بالتقلب، وبقي ضعيفا رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، حيث قدر حجم التدفق لسنة 1995 بحوالي 5 ملايين دولار، لتعرف بعد ذلك تقلبات حتى سنة 2000 مسجلة مستوى قدره 438 مليون دولار. بلغ مستوى الاستثمار الوارد سنة 2001 ذروته بمبلغ يقدر بـ 1196 مليون دولار، وهذا راجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين والضمانات المقدمة، بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الاقتصادي وفق قانون الاستثمار 03-01، لينخفض سنتي 2002 و 2003 مسجلا تدفقا يقدر بـ 1065 مليون دولار و 634 مليون دولار على التوالي. ليشهد سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 39.11% واستمر في الارتفاع حتى سنة 2006 مسجلا تدفقا قدر بـ 1795 مليون دولار بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية بالإضافة



إلى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي. وفي سنة 2007 تراجع بـ 7.24 %، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2008 إلى ما قيمته 2646 مليون دولار وذلك لأن الجزائر بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة. ليعرف سنة 2010 تراجعاً نتيجة انخفاض الاستثمار الوارد عالمياً، بعد ذلك شهد تقلبات سنتي 2011 و 2012 نتيجة الأزمة الاقتصادية وكذا الفشل في تحسين جاذبية الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال ليستمر حتى سنة 2015 مسجلاً تدفقاً بـ 587 مليون دولار .



خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم الاستثمار، باعتباره العنصر الرئيسي في النظام الاقتصادي، لأن الغرض من الاستثمار هو تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تختلف من دولة إلى دولة حسب النظام الاقتصادي السائد، هذه الاستثمارات تسودها مخاطر تحول دون تحقيق العائد المتوقع بالنسبة للمستثمر، تتمثل في مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا حيث تعددت المفاهيم والتعريفات التي أعطيت له ليتوصلوا إلى تعريف مفاده أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن امتلاك كيان أجنبي لرؤوس أموال أو أصول ملكية جزئية أو كلية في البلد المضيف.

لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار العام للاستثمار الأجنبي من تعريف وخصائص وأشكال وأنواع ومحددات .

كما تطرقنا أيضا إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر .

سنتناول في الفصل الموالي دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثاني

مفاهيم حول المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها
بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تولي الدول اهتماما كبيرا للاستثمار نظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات ولما لها من مردوديات على عمليات النمو الاقتصادي. وللاستثمار علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية مما جعل الدول تسعى لتوجيه قرار الاستثمار وتهيئة المناخ المناسب له من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم الثروات، مما جعل الباحثين في الاقتصاد يولون اهتماما كبيرا لدراسة الاستثمار من الناحية الاقتصادية.

إذ توجد العديد من العوامل والموارد التي تؤثر على قرار الاستثمار في أي مشروع أو مجال فمنها الموارد المالية والقدرة الإدارية والتكنولوجية، ومدى ملائمة البيئة المحيطة بها ومساهمتها في إنجاح المشروع والوصول بالتكاليف إلى حدها الأدنى. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فالأمر مختلف إذ توجد عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار والدول التي يتجه إليها هذا الاستثمار، حيث تتمثل هذه العوامل أساسا في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، التي تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في هذه البيئة فالمؤشرات الكلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمار الأجنبي المباشر فارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية ولها تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل مختلف المفاهيم لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تأثيرها عليه، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التضخم.

المبحث الثالث: علاقة كل من النمو الاقتصادي والتضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد، وقد تناوله بالدراسة والتحليل كثير من الاقتصاديين في القديم ادم سميث وريكاردو. فمن المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وما يحمله هذا المصطلح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يعد من بين أهم اهتمامات المفكرين الاقتصادية، حيث أصبح هدف تسعى كل الدول إلى بلوغه باعتباره أساس لتقييم الأداء الاقتصادي ومعيار من معايير التصنيفات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته

سوف نتناول من خلال هذا الفرع مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته .

أولاً- مفهوم النمو الاقتصادي: هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"¹.

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"²

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في دول ما خلال فترة زمنية معينة"³

ومما سبق يمكن القول أن:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي لا بد لمعدل النمو الاقتصادي أن يفوق معدل النمو السكاني. ومنه⁴ :

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

¹-بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص. 67.

²-محمد عبد العزيز عجمية، واخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات، الاستراتيجيات، التمويل"-، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص. 73

³-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص. 12.

⁴- ميشيل تودارو، واخرون، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص. 175.

- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل ليست زيادة نقدية، بل يجب أن تكون زيادة حقيقية، واستبعاد اثر التضخم. ومنه¹:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

كما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي هو مجموعة من الوسائل التي تساعد في زيادة قيمة الدخل بالاعتماد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

ثانياً- أهمية النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة نلخصها في النقاط التالية²:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح؛
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من حدة البطالة.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة إذا يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي أو يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن حيث يكون³:

¹- محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي- النظرية والتطبيق"-، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص . 10

²- بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008/ 2009، ص. 10

³- محمد عبد العزيز عجمية، واخرون، مرجع سابق، ص. 59

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وعناصره

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض أنواع النمو الاقتصادي وأهم عناصره.

الفرع الأول: أنواع النمو

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبر فانه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو¹:

أولاً-النمو الطبيعي: هو النمو الذي حدث تدريجيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

ثانياً-النمو العابر أو غير المستقر: هذا النمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية.

ثالثاً-النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

¹ -محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009/2008، ص ص 8-9

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل لتحديد التطور الاقتصادي والتي تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقني والتي هي كالتالي¹:

أولا-عنصر العمل: الذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

ثانيا-عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي وتساعد على تحقيق التقدم التقني وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ثالثا- التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لتطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

اتسمت فترة الدراسة (1995-2014) بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، حيث أنه بدأ العمل بالسياسة النقدية مع مرحلة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، ولقد أوضحت التجارب على أن تطبيق برامج هذا الأخير ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، وذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما تكبح التضخم وتقلص من العجز المالي يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

¹- بيوض محمد العيد ، مرجع سابق، ص.69

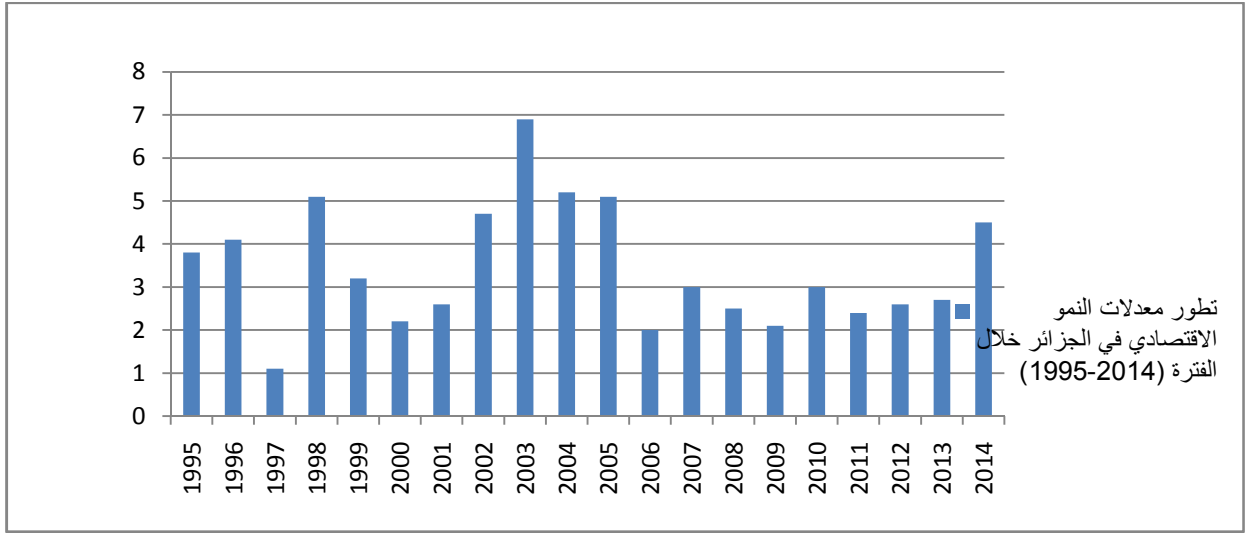
الجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة:

جدول رقم (2-1) تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو %	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	5.2	5.1	3	2.4	2.1	3	2.4	2.6	2.7	4.5

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

الشكل رقم (2-1) تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات جدول رقم (2-1)

بناء على معطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا في حين أن معدل النمو ابتداء من سنة 1995 وصولا إلى 2014 في تذبذبا مستمرا لكنه موجب، حيث بلغ متوسطه ما يقارب 3.525 خلال الأربع سنوات التي استغرقها برنامج التعديل الهيكلي وبالتالي فإن هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي.

نلاحظ أنه من سنة 1995 إلى 2000 بلغ أكبر معدل نمو 5.1 % سنة 1998، وذلك راجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي الاستثنائي و الجيد آنذاك، كما عرفت الجزائر تحسنا من الجانب الأمني والاجتماعي.

كما سجلت الفترة (2000-2005) نموا منتظما للاقتصاد الذي ارتفع من 2.2 % سنة 2000 ليصل إلى 6.9 % سنة 2003 و يبقى في حدود 5 % إلى غاية سنة 2005، وتعد هذه المرحلة الأقوى من حيث متوسط معدل النمو ويرجع السبب إلى تعافي أسعار البترول وظهور الآثار الحقيقية لبرامج التعديل الهيكلي. تجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو من سنة 2000 إلى 2014 فإننا نجد مرتبنا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت الإيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات، وشكل ذلك زيادة في الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من بين الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، وذلك لما لها من أثر على الاقتصاد ككل، بغرض التعرف على ظاهرة التضخم سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التضخم وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف التضخم

- يعرف التضخم بأنه "ارتفاع في المستوى العام للأسعار والسلع والخدمات، مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية"¹.
- يعرف أيضا بأنه "ازدياد حجم السيولة النقدية المتداولة، التي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة لكمية السلع المعروضة للبيع، فينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار السلع"².
- ويعرف التضخم بصفة عامة على أنه "يتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن"، وبالتالي لا بد من توافر شرطين أساسيين لوجود تضخم هما³:
- ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

¹- جيمس جوراتيبي، ريتشارد استروب، "الاقتصاد الكلي"، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص. 213

²- فؤاد حيدر، "علم الاقتصاد العام"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص. 145

³- السيد محمد السريفي، علي عبد الوهاب نجا، "الاقتصاد الجزئي"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص. 252

— أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية، أي يكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن التضخم يتمثل في الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود وذلك لأن القوة الشرائية لوحدة النقود ما هي الا مقلوب المستوى العام للأسعار أي¹:

الفرع الثاني: أنواع التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدل كبير حول إعطائها مفهوما شاملا لها، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعية تعدد و اختلاف الأنواع و الأشكال حسب المعايير.

اولا- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار: ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعان من الاتجاهات التضخمية²:

1. التضخم المكبوت (الكامن): وهو التضخم الذي يحدث عند تدخل الدولة بوضعها لإجراءات وقيود تمنع من خلالها الأسعار من مواصلة ارتفاعها، وبعبارة أخرى لا تسمح الدولة في ظل التضخم المكبوت للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك بوضع قيود مثل التسعير الإلزامي، الرقابة الحكومية، سياسة دعم الأسعار لبعض السلع و الخدمات الأساسية، ... الخ.
2. التضخم الصريح (المكشوف): يسمى كذلك بالتضخم المفتوح، وبعكس النوع السابق، فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه، أو التأثير فيه.

ثانيا- حسب مدى حدة الضغط التضخمي: يميز الاقتصاديون وفق هذا المعيار بين الأنواع التالية³:

1. التضخم الزاحف (التدريجي): يميز هذا النوع من التضخم وجود زيادة مستمرة في الأسعار بصورة بطيئة وتدرجية حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب وذلك بمعدلات تتراوح بين 2% و 3% سنويا، فهو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا حتى يظهر ومن ثم فإنه يسهل على الدولة معالجة هذا النوع من التضخم. وقد ظهر هذا النوع من التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات، في

¹ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص. 252

² - غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص. 26

³ - هتهات السعيد، "دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مزاب ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص. 37.

مرحلة الرواج الاقتصادي، ويعود السبب الأساسي في ظهوره إلى زيادة كمية النقود والارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.

2. التضخم الجامح (المفرط): يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك. لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وآثارا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها. وفي حالة استمرار الوضع السابق، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات، وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإغائها واستبدالها بعملة جديدة.

بالإضافة إلى التضخم الجامح والزاحف فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة والقوة، وتكون آثارها أقل خطورة على الاقتصاد مما هي عليه حالة الجموح، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول، ومن بين هذه الأنواع¹:

3. التضخم الماشي: عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5% إلى 10% سنويا، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

4. التضخم الراكض: في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1979، 1974 حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19% على الترتيب.

ثالثا- حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج²:

¹ - ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص. 216

² - غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص. 30

1. التضخم في أسواق السلع: يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:
 - التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
 - التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، و كنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.
 2. التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: أما في أسواق عوامل الإنتاج فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:
 - التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدّد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة.
 - التضخم الداخلي: يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال. وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث.
- رابعا- حسب المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة: نجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:
1. التضخم الطبيعي الاستثنائي: وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير... الخ، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها، كما حدث نهاية سنة 2004 أثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف¹.

¹ - هنتاه السعيد، مرجع سابق، ص. 39

2. **تضخم الطلب:** هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية¹.

3. **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها².

4. **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة³.

المطلب الثاني: أسباب التضخم وأثاره

سوف نتطرق من خلا هذا المطلب إلى أهم أسباب التضخم وأثاره.

الفرع الأول: أسباب التضخم

أسباب التضخم عديدة ومتنوعة، منها ما يرجع لأسباب اقتصادية داخلية، ومنها ما يكون حلقة من حلقات الارتباط بالاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الأسباب:

أولاً- **زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):** حاول اغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في

الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع

المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة اقل) يرتفع سعر هذه السلعة⁴. ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة

البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع

والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط

الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى

بتضخم الطلب. ويحدث هذا الاختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في

¹ -هتهات السعيد، مرجع سابق، ص. 40

² - جمال حريس، واحرون، "النقود و البنوك"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان، 2002، ص. 129

³ -إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص. 152

⁴ - مروان عطوان، "النظريات النقدية"، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1989، ص. 180

الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار و طبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع و الخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية و عملية خلق النقود. ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية و النقدية من اجل إحداث حالة انكماشية (انخفاض اغلب الأسعار و التكاليف)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية¹.

ثانيا- انخفاض العرض الكلي: لقد ساهم الاقتصادي الكبير كامبردج الفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار، وأن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلاً في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما تم ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يمكن قوله لانخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام، وأيضاً كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرتها فيما يلي²:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قديصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعامل والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية.

¹ -صبيحي تادرس قريضة، مدحت محمود العقاد، "النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص. 250

² -هتهات السعيد، مرجع سابق، ص. 34

ثالثا-ارتفاع التكاليف الإنتاجية: يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها¹.

هذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحودية للإنتاج، وبالتالي ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار. وفي الواقع يحتتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديدة في الإنتاج، مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد².

رابعا-استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج: يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية... الخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي³.

الفرع الثاني: آثار التضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية التي تنجم عنه، وكذا انعكاساته على البناء الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعل من التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع. ويجب أن نلاحظ انه يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في آن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها. ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم فيما يلي:

¹ - جمال خريس، وآخرون، مرجع سابق، ص. 129

² - أحمد هني، "دروس في التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص. 81.

³ - إسماعيل عبد الرحمن، حري محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص. 152.

أولاً- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي: إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول و المبادلات، لتخصيص الموارد و لإعادة توزيع الدخل الوطني، و يتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، و ذلك خلال فترة معينة من الزمن (سنة واحدة)، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية¹.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الانتاج المستوى الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي، وعند مستوى التوظيف الكامل يصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل. لذلك فان في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له، إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك. ويمكن تمييز الحالات التالية أثناء عملية التضخم²:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار؛
 - ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى؛
 - ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا؛
 - ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي.
- يمكن تقسيم آثار التضخم حسب المداخيل بالشكل التالي³:

أ. الأثر على أصحاب المداخيل الثابتة: تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على مداخيلهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية، والفوائد على الاستثمارات (فوائد السندات وغيرها..). والمعاشات التقاعدية،

¹- ايت طالب حميد، "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 1998/1997، ص. 32

²- مروان عطوان، مرجع سابق، ص. 189

³- اسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، مرجع سابق، ص. 155

والإعانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه المداويل، فان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص المداويل الحقيقية لهذه الفئة.

ب. الأثر على أصحاب المراتب: تشتمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة التي تتمتع مداويلهم بثبات أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تناقص مداويلهم الحقيقية، ولكن عادة ما تحصل زيادات في المراتب قد تؤدي إلى تخفيف ذلك، وبالمقابل فان المداويل الحقيقية لأصحاب المراتب ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار، وبما أن الانخفاض السريع والحاد للأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوبا عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي والإنتاجي خاصة، فقد يتعرض البعض من أصحاب الفئة إلى انقطاع مداويلهم نتيجة لتسريحهم من عملهم.

ج. الأثر على الأجراء: تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداويل، وتتميز الأجراء بقبالية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في المداويل النقدية لهذه الفئات، ويتوقف هذا على عوامل كثيرة، قد يكون من بينها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية في التأثير على الحكومة. والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجراء لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تنقضي فترة من الزمن بين ذلك، بالإضافة إلى ذلك فان معدل ارتفاع الأجراء النقدية عادة يكون أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالمقارنة مع أصحاب المداويل في الفئتين السابقتين فان الأجراء أقل ضررا لانخفاض القوة الشرائية لمداويلهم.

د. الأثر على أصحاب المشاريع: يختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في مداويلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداويل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار. فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار (بشكل عام لا ترتفع النفقات بنفس معدل ارتفاع الأسعار بل بمعدل أقل)، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فان الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

هكذا فان التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداويل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداويلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فان هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي

المدخيل الثابتة الذين يمثلون السواد الأعظم من المجتمع، بحيث تتخلف مدخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب المدخيل المتغيرة من تجار ومنتجين.

ثانياً- أثر التضخم على توزيع الثروة: خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائياً، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في المدخيل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مدخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، وما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مدخيلها الحقيقية¹.

ثالثاً- أثر التضخم على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك: إن انخفاض المدخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية، (بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه).

إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلباً على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

وهنا لا بد الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم من الممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني، ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة، والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية، مما يؤثر سلباً على مسار التنمية في هذا البلد².

¹ - مروان عطوان، مرجع سابق، ص. 191

² - هتهات السعيد، مرجع سابق، ص. 46

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع، وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك آثارا إيجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع، ويمكن حصر هذه الآثار الإيجابية على النحو التالي¹:

- يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو بمعنى آخر انه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

- يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ومما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.

- يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.

- يستفيد من التضخم أصحاب المداخل المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم ، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لتطورات معدلات التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسساته كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد و ذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي لتضخم مكبوت.

¹ - هنتاه السعيد، مرجع سابق، ص. 47

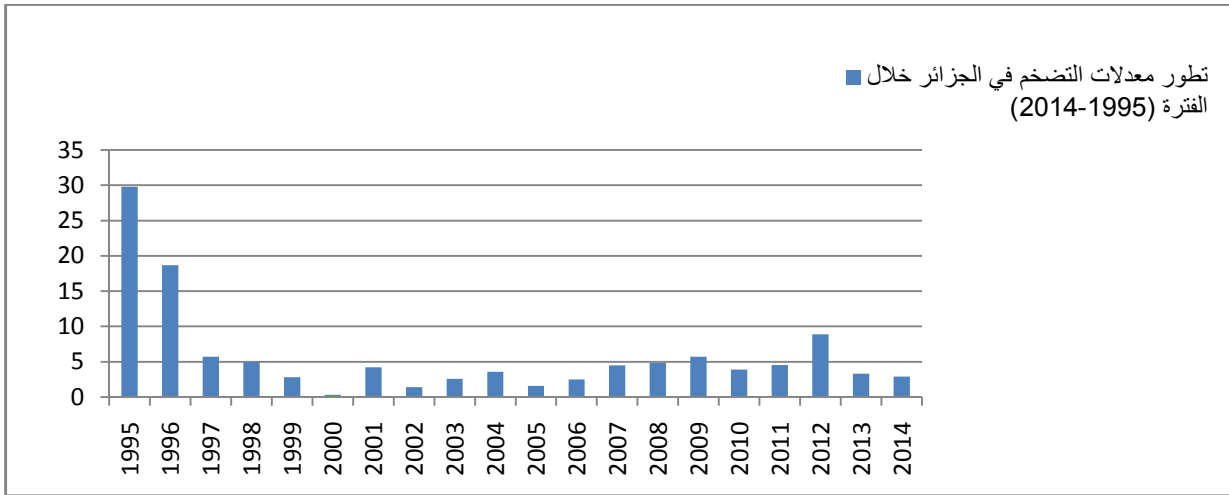
الجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1995-2014)

جدول رقم (2-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1995-2014)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم %	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	1.6	2.5	4.5	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.3	2.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر 1993-1998-2008-2013

الشكل رقم (2-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1995-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-2)

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا خلال سنة 1995 حيث بلغ 29.8% ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%¹.

أما خلال الفترة (1996 – 2000) فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7% إلى 0.3% سنة 2000، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، وبالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه

¹ - صالح تومي، "المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصادية و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 3، ص. 17

بداية من 1996، وبالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات غير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993، بالإضافة إلى فرض احتياطي إجباري يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها. وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ نسبة 4.2% و يرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004).

كما أنه بين (2006 - 2002) عرف معدل التضخم انخفاضاً نسبياً مقارنة بسنوات أخرى وذلك راجع أساساً إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية والرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.5 % سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3.91% إلى أن بلغ 8.89% سنة 2012 يرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار وفي سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم 3.3 و 2.9 على التوالي وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة والخفض من الإنفاق الحكومي وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: علاقة كل من النمو الاقتصادي والتضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، نظراً للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

إن التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر واستمراره نحو الدول النامية يعتمد على الكثير من العوامل والمميزات لتحفيز المستثمر الأجنبي أو ما يعرف بعوامل الجذب أو محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه المحددات ما هو أساسي مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي بما فيه مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، النمو الاقتصادي، ومدى تأثيرها في قرار الاستثمار الأجنبي من عدمه .

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى علاقة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها به .

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاءة الإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بانتشار المعرفة. يؤدي نشر المعرفة هذا إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية. يحدث نشر المعرفة هذا إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية.

يحدث نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تهمل معها في السوق المحلي. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل استراتيجيات تنمية قائمة على الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، ويكون لها الدور الأهم في نمو الصادرات وتطوير تنافسية الاقتصاد العالمية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي شهد قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أي يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، فمن حالة الشكوك وما يمكن أن تؤديه تلك الاستثمارات في عملية التنمية والتي سادت خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي إلى حالة تبنيها كلياً وتبني مجموعة من التدابير التحفيزية التي تدعمها إيماناً منها بما تجلبه من فوائد تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، والدراسات النظرية والعملية أكدت على دور العولمة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد عناصرها الأساسية¹.

المطلب الثاني: علاقة التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار

¹ - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 139-140



العملة الوطنية، كما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري¹. تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية. فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تحقق أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل و يتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية². ومنه التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة .

¹ -سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2010/2009، ص. 109

² - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص. 139

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة مفاهيم عن المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تناولنا من خلالها مفهوم كل من النمو الاقتصادي الذي تسعى كل الدول إلى تحسينه، وكذا التضخم الذي يعتبر شبحا يعيق الاستثمارات الأجنبية فكلما كان مرتفعا كلما انعكس سلبا على مناخ الاستثمار، وذلك لخطورة آثاره الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجر عنه، ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن الوصول إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية هي اجتهاد وبحث متواصل تتمكن من خلاله الدول على حد سواء من تحويل الإمكانيات المتوفرة لديها.

حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتخاذ أي قرار استثماري باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي ذلك المستثمر عند اتخاذ لقرار الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة.

من خلال الفصل الثالث سنحاول إسقاط ما جاء في الجزء النظري على الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال دراسة تأثير كل من النمو والتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة قياسية

المباشر في الجزائر

تمهيد:

بعد ما قمنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المحددات الاقتصادية، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي وذلك بإتباع خطوات المنهج القياس الاقتصادي، لذا سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر هذه المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يهدف هذا الفصل الى تحديد أهم المحددات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر معتمدين على بعض

النماذج الاقتصادية. لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: المدخل النظرية لقياس الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر بعض المحددات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر خلال الفترة 1996-2016 .

المباشر في الجزائر

المبحث الأول: المدخل النظرية لقياس الاقتصادي

يعد القياس الاقتصادي، أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، عن طريق بناء نموذج قياسية معتمدة في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضية والإحصاء، بهدف اختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، وسنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم القياس الاقتصادي مع اعطاء فكرة عن اهداف ومنهجية البحث في القياس الاقتصادي واهم مشاكله وكيفية معالجتها.

المطلب الأول: مفهوم القياس الاقتصادي

سنتناول في هذا المطلب نظرة عامة حول القياس الاقتصادي، من خلال معناه وأهميته وأهدافه إضافة إلى مراحل البحث فيه.

الفرع الأول: التعريف بالقياس الاقتصادي وأهميته

من خلال هذا الفرع سوف نتطرق الى التعريف قياس الاقتصادي واهميته.

أولاً-تعريف القياس الاقتصادي: يعبر عن توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء، فهو في الواقع فرع مكمل لهذه الفروع الثلاثة بغرض التوصل إلى تحديد قيم عددية لمعاملات العلاقة الاقتصادية المختلفة وعلى ذلك يمكن اعتباره نوعاً خاصاً من التحليل والبحث الاقتصادي، يجمع فيه بين الصياغة الرياضية للنظرية الاقتصادية وبين أدوات التحليل¹.

ثانياً- أهمية القياس الاقتصادي: تكمن أهمية القياس الاقتصادي في نتائج التطبيقات المختلفة وإمكانية توظيفها للتحكم في الظواهر المدروسة وهي كالتالي²:

¹-نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص. 02

²-نورة عبد الرحمن عليين يوسف، "محاضرات في الاقتصاد القياسي"، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ص. 05-06



المباشر في الجزائر

- التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه وهذا يجعل عملية التحكم واضحة وسهلة؛
- عند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي يمكن تقدير تأخير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج وتحديد المقادير المثلى من كل عامل يجب إضافتها للحصول على أعلى إنتاجية وأقل تكلفة؛
- القرارات المتخذة استنادا إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية وتقديرات منطقية ومختبرة؛
- يمكن من خلال النماذج القياسية التنبؤ بتغيرات الظاهرة المدروسة بتغير العوامل المؤثرة وبتغير الزمن؛
- سهولة قراءة الظواهر حيث يعتبر النموذج اختصارا واضحا ورقميا للعلاقة بين المتغيرات.

الفرع الثاني: أهداف القياس الاقتصادي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، والقياس الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

أولاً- الاختبار للنظرية الاقتصادية: قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من النظريات وتم فيها استخدام السببية و التحليل المنطقي لدعم نظريتهم و إثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة وبدون اختبار صحة تلك النظريات، لذلك يهدف القياس الاقتصادي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عديدة في اختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع¹.

ثانياً- اتخاذ القرارات ورسم السياسات: يساهم القياس الاقتصادي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عديدة لمعلومات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية².

ثالثاً- التنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية: يقوم القياس الاقتصادي على إيجاد القيم العددية لمعلومات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلاً¹.

¹ - وليد إسماعيل السيفو ، فيصل مفتاح شلوف ، صائب جواد إبراهيم جواد ، " أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي "، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006، ص. 20

² - حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار البازوري، عمان، 2007، ص. 20

المباشر في الجزائر

الفرع الثالث: مراحل البحث في القياس الاقتصادي:

هناك أربعة مراحل رئيسية في أية دراسة القياس الاقتصادي، وهي موضحة بشكل مختصر فيما يلي²:

✓ **تخصيص النموذج:** يشمل إيجاد متغيرات النموذج، الصياغة الرياضية للنموذج، المعرفة المسبقة لإشارة وحجم معالم النموذج؛

✓ **تقدير النموذج:** ويشمل تجميع البيانات (بيانات مقطعية، سلاسل زمنية،...)، اختبار درجة الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة أو مشكلة التعدد الخطي، واختيار تقنية التقدير المناسبة للنموذج؛

✓ **تقييم النموذج:** وتعتمد على ثلاثة مقاييس أساسية وهي:

- المقاييس الاقتصادية المعروفة مسبقاً، أو مقاييس النظرية الاقتصادية؛

- مقاييس النظرية الإحصائية أو الاختبارات الإحصائية؛

- مقاييس نظرية القياس الاقتصادي أو مشاكل القياس الاقتصادي.

✓ **تقييم قوة التنبؤ للنموذج المقدر:** عن طريق التأكد من استقرار المقدرات واختبارات التنبؤ والمحاكاة.

المطلب الثاني: نماذج القياس الاقتصادي

من بين النماذج القياس الاقتصادي لدينا النموذج الخطي المتعدد والنموذج الخطي البسيط وسوف نتطرق إليها في الفروع الموالية.

الفرع الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط

-تقديم النموذج:

يستخدم النموذج البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل (مفسر) X ، هذه العلاقة تسمح

بشرح قيم مأخوذة من طرف X ، وتعرف العلاقة للإنحدار³ :

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i \dots \dots (1)$$

¹ - وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، مرجع سابق، ص. 28

² - جمال فروحي، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 05

³ - صالح تومي، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين)"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.

المباشر في الجزائر

- حيث :

y_i : المتغير التابع .

x_i : المتغير المستقل (أو المفسر).

ε_i : الخطأ (المتغير العشوائي).

- فرضيات النموذج:

يعتبر الخطأ متغير ε_i عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية¹:

• ε_i موزع توزيعا طبيعيا $\varepsilon_i \rightarrow N(0, \delta_i)$

• قيمة توقعه $E(\varepsilon_i) = 0$

• تباينه ثابت $V(\varepsilon_i) = \delta^2$

• لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي : $COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$

• لا يوجد ارتباط بين المتغير x_i والخطأ ε_i أي : $COV(\varepsilon_i, x_i) = 0$

- تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعاملات، وهذا عن طريق تصغير مجموع مربعات

$$MIN \sum_{i=1}^n e_i^2 = MIN \sum_{i=1}^n (y_i - bx_i - a)^2 \dots \dots \dots (2) \dots \dots \dots \text{الأخطاء أي}^2:$$

- حيث :

a : القيمة المقدرة لـ α .

b : القيمة المقدرة لـ β .

$e_i = (y_i - \hat{y}_i)$ البواقي .

\hat{y}_i : النموذج المقدر .

y_i : النموذج الاقتصادي .

¹-Damodar N. Gujarati, **Econométrie**, Traduit par Bernard Bernier, 4^e édition, De Boeck université, Paris, 2004, p.71

²- R.Bourbonnais, Méthode économétrie, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2003, p .21

المباشر في الجزائر

ولإيجاد قيم b, a نشق $\sum_{i=1}^n e_i^2$ بالنسبة لكل من b, a :

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial a} = -2 \sum_{i=1}^n (y_i - bx_i - a) = 0$$

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial b} = -2 \sum_{i=1}^n (y_i - bx_i - a) = 0$$

وبالتبسيط نجد :

$$b = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sum_{i=1}^n x_i^2 - n\bar{x}^2} = \frac{COV(x_i, y_i)}{V(x_i)} \dots \dots \dots (3)$$

$$a = \bar{y} - b\bar{x} \dots \dots \dots (4)$$

- حساب معامل الارتباط الخطي (r):

إن الهدف من حساب معامل الارتباط الخطي (r) هو معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات (x) و (y) وهو محصور بين [-1; +1].

وتعطي عبارة معامل الارتباط (r) على النحو التالي¹:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}} = \frac{COV(x_i, y_i)}{\sqrt{V(x)V(y)}} \dots \dots \dots (5)$$

- إذا كان : $r = 1$: هناك ارتباط كلي موجب بين (x) و (y) .
- إذا كان : $r = -1$: هناك ارتباط كلي سالب بين (x) و (y) .
- إذا كان : $r = 0$: لا يوجد ارتباط بين (x) و (y) .

- معامل التحديد (R^2):²

هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة انحرافات قيم (y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور بين [0,1] ويرمز له بالرمز (R^2)، حيث هو مربع معامل الارتباط الخطي (r)، ويتم استخراج قيمته الجبرية كالتالي:

¹ -R.Bourbonnais, op.cit, p. 22

² -حمودي الحاج صحراوي، "قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال نماذج القياسية"، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2007/2008، ص. 226

المباشر في الجزائر

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2$$

$$y_i - \hat{y}_i = e_i \Rightarrow \sum y_i - \sum \hat{y}_i = \sum e_i = 0 \Rightarrow \bar{y} = \bar{\hat{y}}$$

$$\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2 = \sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2$$

$$\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2 = \sum_{i=1}^n (\hat{y} - \bar{y})^2 + \sum_{i=1}^n e_i^2$$

$$SCT = SCE + SCR$$

بقسمة طرفي المعادلة على $\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2$ نحصل على:

$$1 = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y} - \bar{y})^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} + \frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}$$

$$R^2 = 1 - \left(\frac{\sum_{i=1}^n e_i}{\sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y})^2} \right) \dots \dots \dots (6) \quad \text{حيث نجد } R^2$$

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

– تقديم النموذج¹: رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (y) يرتبط بمتغير مستقل واحد

(x₁), j=1, أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (y) يرتبط بعدة متغيرات

$$j=1, \dots, k, (x_j)$$

حيث تصبح معادلة الانحدار: (7) $y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$

مع: (t = 1, \dots, n)

– فرضيات النموذج: يعتبر الخطأ (ε_i) متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات التالية²:

- قيم المصفوفة (X) مأخوذة بدون أخطاء.
- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_t) = 0$.
- وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة المهمة في النموذج لها أثر متوسط معدوم.
- تباين ثابت مستقل عن الزمن (t) أي تجانس الأخطاء $V(\varepsilon_i) = \sigma^2 I_n \quad (\forall i)$
- هي فرضية تجانس التباين "Homoscédasticité" لمختلف الحدود العشوائية (ε_i).

¹ - Maddala.G.S, **Introduction to econometrics**, Mac Millan publishing company, New York, USA, 1988, P. 128

² - فروحي جمال، مرجع سابق 1993، ص. 51

المباشر في الجزائر

- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء $\forall (i \neq j) \cdot COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$.
- تعني أن الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها البعض أو بعبارة أخرى نتيجة تجربة ما لا تؤثر على بقية النتائج.

- لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء ε_i أي: $\forall (i, j) \cdot COV(\varepsilon_i, x_j) = 0$.
- تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى¹:

لدينا النموذج الخطي العام: $y = xB + \varepsilon$ حيث: $\hat{y} = x\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الأخطاء.

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^n e_i^2 &= e'e = (y - \hat{y})'(y - \hat{y}) \\ &= (y - x\hat{B})'(y - x\hat{B}) \\ &= y'y - y'x\hat{B} - \hat{B}'x'y + \hat{B}'x'x\hat{B} \\ &= y'y - 2\hat{B}'x'y + \hat{B}'(x'x)\hat{B} \end{aligned}$$

وباشتقاق المعادلة بالنسبة ل: \hat{B} نحصل على قيمة هذه الأخيرة:

$$\hat{B} = (x'x)^{-1}x'y \dots\dots\dots (8)$$

– حساب معامل الارتباط R^2 ²:

معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد R^2 الذي يتم حسابه كما رأينا في الشكل البسيط

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT} \quad \text{(المعادلة رقم 6):}$$

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^n e_i^2 &= e'e = y'y - \hat{B}'x'y \\ SCT &= SCE + SCR \\ R^2 &= \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{B}'x'y}{y'y} \dots\dots\dots (9) \end{aligned}$$

ومنه معامل الارتباط الخطي:

$$r = \sqrt{R^2} \dots\dots\dots (10)$$

– حساب معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 : حيث يعرف بالعلاقة التالية:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[\frac{N-1}{N-K} \right] \dots\dots\dots (11)$$

¹-حسون علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص. 164
²-المرجع نفسه، ص. 165

المباشر في الجزائر

الفرع الثالث: اختبارات المعنوية أو الدلالة

اولا- بالنسبة للنموذج البسيط¹: $y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$

تعتبر العلاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) وذلك بوضع الفرضية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما فتكون الفرضية H_1 عكس H_0 ويكون شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

ولاختبار صحة إحدى الفرضيتين H_0 أو H_1 نستعمل اختبار ستودنت (T) أو اختبار فيشر (F).

• اختبار ستودنت (T):

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T_c = \left| \frac{b - B}{\delta_b} \right|$$

حيث $\delta_b = \delta_\varepsilon (x'x)^{-1}$: الانحراف المعياري للمقدرة b .

حيث b القيمة المقدرة ل B ، و δ_b الانحراف المعياري ل b ، وبما أن الفرضية H_0 تنص على انعدام B فإن قيمة

$$T_c = \left| \frac{b}{\delta_b} \right| \dots \dots \dots (12) \quad (T) \text{ تصبح:}$$

ويتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) مع القيمة الجدولة عند درجة الحرية ($N - K$) حيث:

K : هو عدد الوسائط في هذه الحالة .

N : هو عدد المشاهدات .

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

- $T_c > T_t$: فإننا نرفض H_0 : إذن $b \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (تأثير) في النموذج لأن b معنوي.

- $T_c < T_t$: فإننا نقبل H_0 : إذن $b = 0$ ومنه b ليس معنوي أي أن المتغير المفسر له دور في النموذج.

حيث T_t تمثل القيمة الجدولة عند درجة الحرية ($N - K$) وبمعنوية α .

• اختبار فيشر (F):

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك حساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

غير الموضحة بواسطة النموذج:

¹ - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص. 120-122

المباشر في الجزائر

$$F((K-1), (N-K)) = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y}) / (K-1)}{\sum_{i=1}^n e_i / (n-k)} \dots\dots\dots (13)$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

حيث k : هو عدد الوسائط.

n : هو عدد المشاهدات.

نقوم بمقارنة القيمة (F_c) مع القيمة (F_t) عند درجة الحرية ($k-1, n-k$) بمعنوية $\alpha = 5\%$

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

- إذا كان $F_t < F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات x تؤثر على y .

- إذا كان $F_t > F_c$ فإننا نقبل H_0 : أي أن المتغيرات x لا تؤثر على y .

ثانيا- بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد¹:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \dots\dots\dots \beta_k x_{ki} + \zeta_i \dots\dots\dots (14)$$

ويعطى بالعلاقة التالية:

يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة x والمتغير التابع y بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي

البسيط بحيث:

- اختبار ستودنت (T): ويكون شكل الاختبار:
- $$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \dots\dots\dots \beta_k = 0 \\ H_1 : \exists i / \beta_i \neq 0 \quad i = 1 \dots\dots\dots n \end{cases}$$

$$T_c = \left| \hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i} \right| \quad \text{ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:}$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} = e^t e / n - k (x^t x)^{-1} \quad \text{حيث:}$$

ثم نقارن القيمة (T_c) مع القيمة الجدولة عند درجة الحرية ($n-k$) بمستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

- إذا كان $T_c > T_T$ نرفض H_0 .

- إذا كان $T_c < T_T$ نقبل H_0 .

- اختبار فيشر (F): ويكون شكل الاختبار كالآتي:
- $$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots\dots\dots \beta_n = 0 \\ H_1 : \exists i / \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

¹ - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص ص. 125-126

المباشر في الجزائر

ويحسب (F_c) بالعلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2 / (k-1)}{1 - R^2 / (n-k)} \rightarrow F(k-1, n-k) \dots \dots \dots (15)$$

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

- إذا كان $F_t < F_c$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 .

- إذا كان $F_t > F_c$ فإننا نقبل H_0 .

المطلب الثالث: مشاكل القياس الاقتصادي

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء طرق معالجته

الفرع الأول: مشكلة الارتباط الذاتي

أولاً- مفهوم الارتباط الذاتي: ويعني أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة. أي أنه قد يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية بما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية¹.

ثانياً- أسباب الارتباط الذاتي: هناك عدة عوامل لظهور الارتباط الذاتي وهي²:

- حذف بعض المتغيرات المستقلة من النموذج، وفي هذه الحالة يظهر ما يسمى شبه الارتباط الذاتي، وتأثير ذلك المتغير سوف يظهر الى استقلالية المتغير العشوائي؛

- سوء توصيف الصيغة الرياضية للنموذج. فعند حذف المتغير المستقل المرتبط مع المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج قد يجعل حدود الاضطراب بكل نموذج مرتبطة أيضا أي ظهور الارتباط بين قيم المتغير العشوائي؛

- الخطأ في معالجة البيانات سواء في عدم الدقة في البيانات ذاتها او الخطأ في طريقة تجميعها او عند تبويبها وتصنيفها؛

- عدم دقة البيانات والمعلومات قد يؤثر على حدود الاضطراب الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل البيانات؛

¹-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1998، ص. 386

²-حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص. 310

المباشر في الجزائر

– الآثار الممتدة لبيانات السلاسل الزمنية، كما هو الحال بالنسبة لآثار الحروب والكوارث، مما يؤدي الى حدوث الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ثالثا- آثار الارتباط الذاتي للأخطاء: عندما يكون هناك ارتباط تسلسلي بين الأخطاء فان الآثار المترتبة على ذلك تكون كما يلي¹:

– ان التقديرات المتحصل عليها بطريقة المربعات الصغرى لمعالم العلاقات الاقتصادية تكون غير متحيزة احصائيا؛

– ان تقديرات المربعات الصغرى كم في حالة اختلاف التباينات تكون غير كفاء بمعنى انها لا تتمتع بخاصية الأقل تباين او أفضل التقديرات؛

– يترتب على كبر تباينات التقديرات في هذه الحالة اتساع فترة الثقة للمعالم والحصول على استنتاجات مضللة بالنسبة لاختبارات المعنوية؛

رابعا- طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي: هناك عدة اختبارات خاصة بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي الا ان الأكثر شيوعا ودقة هو اختبار دارين واتسون.

– اختبار دارين واتسون

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، ويأخذ هذا

الاختبار الشكل التالي²:

$$\mu_t = \rho \mu_{t-1} + \mu_t$$

حيث ρ هو معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

من اجل ذلك يتم حساب إحصائية دارين واتسون وفق العلاقة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n \mu_t^2}{\sum_{t=1}^n \mu_t^2}$$

ويمكن تعديل صيغة دارين واتسون لتصبح على الشكل التالي: $DW = 2(1 - \hat{\rho})$

¹-محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي الاحصائي للعلاقات الاقتصادية"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص. 535

²-حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص. 316

المباشر في الجزائر

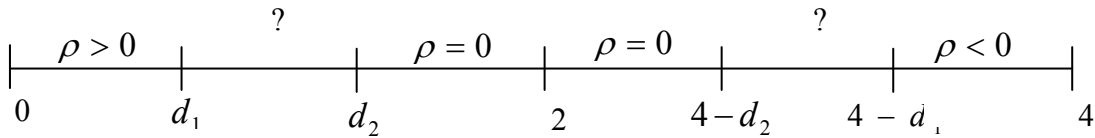
$$\hat{\rho} = 1 - \frac{DW}{2} \quad \text{ومنه:}$$

✓ إذا كانت قيمة $DW = 2$ فإن معامل الارتباط الذاتي $\hat{\rho} = 0$ وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

✓ إذا كانت قيمة DW تتراوح بين $(0 < DW < 2)$ فإن الارتباط الذاتي يكون موجبا أي $\hat{\rho} = 1$ و $DW = 0$.

✓ إذا كانت قيمة DW تتراوح بين $(2 < DW < 4)$ فإن الارتباط الذاتي يكون سالبا أي $\hat{\rho} = -1$ و $DW = 4$.

الشكل رقم (3-1): يوضح منطقة القبول والرفض لدارين واتسن



Source: R, Bourbonnais, op. cit, p:123

خامسا - معالجة مشكلة الارتباط الذاتي: هناك عدة طرق للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي وأهمها طريقة الفرق العام ويتم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لهذه الطريقة كما يلي¹:

- تقدير معامل الارتباط الذاتي باستخدام أيا من الطرق المستخدمة في تقدير السابقة؛

- إيجاد الفرق الأول للمتغير التابع والمتغير المستقل وذلك وفقا لمعادلة الفرق العام الآتية:

$$(Y_t - \rho Y_{t-1}) = \alpha(1 - \rho) + \beta(X_t - \rho X_{t-1}) + \mu_t$$

بذلك يتم تحويل البيانات في ضوء معامل الارتباط الذاتي على النحو التالي:

$$Y_t^* = Y_t - \hat{\rho} Y_{t-1} \quad X_t^* = X_t - \hat{\rho} X_{t-1}$$

وبغرض عدم تجنب المشاهدة الأولى في عملية إيجاد الفروق، فيتم إيجاد تقدير لها كما يلي:

$$X_t^* = X_t \sqrt{1 - \hat{\rho}^2} \quad Y_t^* = Y_t \sqrt{1 - \hat{\rho}^2}$$

- يتم إيجاد تقدير للقيم المحولة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية: $Y_t^* = a + \hat{\beta} X_t^* + e$

¹ - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص. 324



المباشر في الجزائر

– وأخيرا يتم اختبار فرض الارتباط الذاتي على النموذج المحول باستخدام اختبار درين واتسون، فإذا كان هناك قبول للفرض البديل والذي يقضي بوجود الارتباط الذاتي، فانه يتعين اخذ الفروق الأولى مرة ثانية للمتغيرات المحولة مرة أخرى وإعادة الاختبار الى ان يتم التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي من النموذج.

الفرع الثاني: مشكلة عدم ثبات التباين

اولا- مفهوم مشكلة عدم ثبات التباين: إن مصطلح عدم ثبات التباين يتكون من كلمتين هما غير متساوي أو عدم تجانس و التشتت أو التباين ويقصد بعدم تجانس تباين الأخطاء وجود ارتباط بين حد الخطأ u_1 و متغير من المتغيرات المفسرة x_1 ¹.

ثانيا- أسباب مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ: هناك أسباب عدة لظهور هذه المشكلة ومن أهمها ما يلي ²:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في النماذج ذات المعادلات الآتية؛
- كلما تحسنت أساليب جمع البيانات كلما قل الخطأ x_1^2 وذلك لان جمع البيانات الواقعية الدقيقة تقلل من الأخطاء.

ثالثا- اثار مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ: يترتب علي مشكلة عدم ثبات للتباين عددا من الآثار تتمثل في ³:

- تبقي المعلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى متصفة بعدم التحيز ولكنها تفقد صفة الكفاءة؛
- تصبح التباينات المقدرة الخاصة بالمعلمات المقدرة متحيزة ولذا فان اختبارات الفروض لا تصبح دقيقة أو ملائمة؛
- بالرغم من إن التنبؤات القائمة علي أساس المعلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة إلا أنها تفقد صفة الكفاءة و يعني أنها تكون اقل مصداقية من التنبؤات الأخرى.

رابعا- اختبار اكتشاف عدم تجانس تباين الخطأ: هناك عدة طرق يمكن بواسطتها اختبار بما لو كان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين أم لا ونكتفي بأهم اختبار هو:

¹ -حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص. 273.

² -المرجع نفسه، ص. 274.

³ -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 439.



المباشر في الجزائر

- اختبار كولد فيلد و كوالت

يعد من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن عدم تجانس تباين الخطأ ويتم وفق الخطوات التالية¹ :

- ترتيب المشاهدات حسب قيم المتغير المستقلة ترتيباً تصاعدياً؛
- نختار عدد من المشاهدات الوسطى قدره C مستويًا تقريبًا لربع عدد المشاهدات الكلية، ونقسم المشاهدات الباقية التي عددها n-c إلى قسمين كل منهما يحتوي على (n-c/2) مشاهدة، يحتوي القسم الأول على القيم الصغيرة للمتغيرات المفسرة، بينما يحتوي القسم الآخر على القيم الكبيرة له؛
- يجري الاختبار الآتي في حالة وجود K من المتغيرات المفسرة.

الفرضيات

بمقارنة F_C المحسوبة بقيمة F_{teb} الجدولية يمكننا قبول أو رفض فرضية العدم إذا كانت :

- فإذا كانت F_C المحسوبة أقل F_{teb} الجدولية الجدولية يتم قبول فرضية العدم.

- فإذا كانت F_C أكبر F_{teb} الجدولية يتم قبول فرضية البديلة.

خامساً- معالجة مشكلة عدم ثبات الخطأ: بعد إجراء الاختبارات والتأكد من وجود عدم تجانس التباين،

فإن حل هذه المشكلة يتلخص في تحوير النموذج الأصلي بطريقة معينة بحيث يتضمن توفر فرض ثبات التباين

في النموذج المحمل وهناك عدة طرق.

ومن أجل توضيح بعض طرق التحويل بافتراض نموذج الانحدار الخطي البسيط نضع²:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i$$

- الافتراض الأول: تبيان الخطأ يتناسب مع مربع قيم المتغير المفسرة (علاقة غير طردية)، أي:

¹- حسين علي بحيث، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص. 266

²- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 452

المباشر في الجزائر

فان التحول المناسب يتضمن قسمة طرفي معادلة الانحدار على X_i فتحصل على:

$$\frac{y_i}{X_i} = \beta_0 \left(\frac{1}{X_i}\right) + \beta_1 + \left(\frac{\varepsilon_i}{X_i}\right)$$

$$E\left(\frac{\varepsilon_i}{X_i}\right) = \frac{1}{X_i} E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \quad \text{ولدينا}$$

اي ان تباين الخطأ في النموذج الجديد المحول يكون ثابتا ويساوي σ^2 ، وبذلك يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير العلاقة المحولة، ثم القيام بتحويل هذه العلاقة الى الشكل الاصلي للنموذج .

- الافتراض الثاني: تباين الخطأ يتناسب مع قيم المتغير المفسر (علاقة خطية) ، فان التحويل

المناسب في هذه الحالة بقسمة طرفي المعادلة للنموذج الاصلي على $\sqrt{x_i}$ كالتالي:

$$\frac{y_i}{\sqrt{x_i}} = \frac{\beta_0}{\sqrt{x_i}} + \beta_1 \frac{x_i}{\sqrt{x_i}} + \frac{\varepsilon_i}{\sqrt{x_i}}$$

ولدينا

$$E\left(\frac{\varepsilon_i}{\sqrt{x_i}}\right) = \frac{1}{X_i} E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2$$

ويبقى الحد الاخير ذو تباين ثابت يساوي σ^2

- الافتراض الثالث: اذا تبين ان هناك علاقة بين تباين الخطأ والقيم التقديرية للمتغير التابع فيمكن كتابة

ذلك على الصورة التالية :

$$E(\varepsilon_i^2) = \sigma_\varepsilon^2$$

وبالتالي التحويل المناسب في هذه الحالة يكون بقسمة المعادلة على \hat{y}_i كمايلي:

$$\frac{y_i}{\hat{y}_i} = \beta_0 \left(\frac{1}{\hat{y}_i}\right) + \beta_1 \frac{x_i}{\hat{y}_i} + \left(\frac{\varepsilon_i}{\hat{y}_i}\right)$$

ويبقى الحد الاخير ذو تباين ثابت يساوي σ^2



المباشر في الجزائر

الفرع الثالث: مشكلة تعدد الارتباط الخطي

اولا- مفهوم مشكلة تعدد الارتباط الخطي وهو التدخل الخطي المتعدد، ويقصد به وجود ارتباط قوي بين متغيرين مفسرين أو أكثر في نفس النموذج، أصبح من الصعب فصل أثر كل متغير مفسر على المتغير التابع.

ثانيا - أسباب تعدد الارتباط الخطي: تنشأ مشكلة التعدد الخطي لعدة أسباب نذكر منها ما يلي¹:

- اشتراك المتغيرات المفسرة للنموذج في اتجاه زمني عام، أي قد تتغير أو تتجه بعض المتغيرات المفسرة في النموذج بنفس الميل عبر الزمن إما بالتزايد أو بالتناقص؛
 - استخدام متغيرات مستقلة مختلفة زمنيا كمتغيرات تفسيرية في نفس النموذج؛
 - يمكن أن تتغير بعض المتغيرات المستقلة سوية بسبب عدم جمع البيانات من قاعدة واسعة؛
 - يحدث تعدد الارتباط الخطي من الناحية الرياضية عندما لا يمكن إيجاد قيمة المقدر
- $$\beta = (X'X)^{-1}X'Y$$
- وذلك بسبب أن المصفوفة $(X'X)$ لا تقبل مقلوبا لأن محدها يساوي الصفر أي $|X'X|=0$

ثالثا- آثار تعدد الارتباط الخطي: إن مشكلة تعدد الارتباط الخطي تنجم عليها آثار متعددة نذكر منها:

- لا تكتسب مقدرات النموذج خاصية الكفاءة إذ يتزايد تباين مقدرات المتغير المفسرة المرتبطة بدرجة كبيرة، و بالتالي يزداد حجم الأخطاء المعيارية ويصبح كبير جدا وتنخفض بذلك قيمة إحصائية t ؛
- انخفاض قيمة إحصائيات t لمقدرات هذه المتغيرات المفسرة المرتبطة فيما بينها، بينما تكون قيمة R^2 مرتفعة نسبيا، وتصبح تقدير معاملات النموذج صعبا أو بدون معنوية إحصائية.

رابعا- معالجة مشكلة التعدد الخطي: يمكن معالجته كما يلي²:

- محاولة توسيع حجم العينة وذلك بإضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة إذ تزداد التقديرات دقة بزيادة عدد البيانات التي يعتمد عليها التقدير؛
- إذا لم يؤثر التعدد الخطي علي المقدرات النموذج فيمكن إهماله.

¹ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص.231

² - المرجع نفسه، ص.253

المباشر في الجزائر

- حذف أو إسقاط المتغيرات المستقلة المسببة في المشكل كما يلي¹ :
- نجري انحدار المتغيرات المفسرة الموجودة في النموذج مع بعضها البعض اثنين اثنين؛
- بعد تحديد المتغيرات نفترض بأننا وجدنا X_1 له علاقة خطية مع المتغير المفسر X_4 ونقوم بإسقاط احدهما وليكن X_1 ونجري انحدار المتغير التابع مع المتغير المفسر المتبقي وننظر إلى قيمة R^2 ؛
- نقوم بنفس العملية مرة ثانية لكن مع إسقاط المتغير المفسر X_4 وننظر إلى قيمة \bar{R} ؛
- نقوم بمقارنة قيمة \bar{R} في كلا النموذجين الآخرين و نختار النموذج الذي له أكبر قيمة ل \bar{R}^2 .

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر بعض المحددات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2016 .

بعد حصر بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ارتأينا انها تأثر في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) من خلال دراستنا النظرية، سيتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالمشكلة المدروسة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتقديره.

المطلب الأول: تعيين النموذج وتقدير معلماته

لتعيين النموذج وتقدير معلماته لابد من تحديد متغيرات النموذج و كذا تجميع البيانات عنها.تعد مرحلة صياغة النموذج من اهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج. ولتحديد النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي للنموذج.

الفرع الاول: تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي والتوقعات القبلية
 اولاً -تحديد متغيرات: إن النموذج المراد بناؤه خاص بمدى تأثير كل من النمو الاقتصادي والتضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر، سنقوم بصياغة نموذج قياسي يتكون من متغيرين مفسرين ومتغير تابع والتي نشير الى مختلف المتغيرات بالرموز التالية:

¹ - وليد إسماعيل السيفو ، مرجع سابق ذكره، ص. 263

المباشر في الجزائر

✓ المتغير التابع: ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات،

بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ويرمز له ب IDE

✓ المتغيرات المفسرة: وتمثل في

- إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) ويرمز له بالرمز GDP

- معدل التضخم ونعبر عنه بالرقم القياسي للاسعار LDP

ثانيا- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: بعدما قمنا بتحديد والتعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج

القياسي، يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية:

$$IDE = F(GDP, LDP)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بصافي الاستثمار، ومن اجل معرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره سنقوم بوضع الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الصيغة الخطية التي هي كالتالي:

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 GDP_t + \beta_2 LDP + \mu_t$$

حيث ان:

- t: يعبر عن عدد المشاهدات.
- μ_t : حد الخطأ الذي ينوب عن باقي المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على النموذج.

تمثل معلمات النموذج. β_0 ، β_1 ، β_2

ثالثا - تحديد التوقعات القبلية: نتوقع ان تكون العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات

التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي للاسعار) كما يلي:

- علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

- علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرقم القياسي للاسعار.

رابعا - تجميع البيانات: بعد أن تعرفنا على المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج، سنقوم بتجميع البيانات التي

تخص هذه المتغيرات.

المباشر في الجزائر

الجدول رقم (1-3): تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

السنوات	IDE	GDP	LDP
1996	270000000	46941496780	84.03
1997	260000000	48177862502	88.82
1998	606600000	48187747529	93.26
1999	291600000	48640574567	095.68
2000	280100000	54790245601	095.97
2001	1113105541	54744714396	100.00
2002	1065000000	56760288974	101.43
2003	637881239	67863829880	105.75
2004	881851385	85324998814	109.95
2005	1156000000	103198228458.588	111.47
2006	1841000000	117027304746.54	114.05
2007	1686736540	134977087734.008	118.24
2008	2638607034	171000691877.714	123.98
2009	2746930734	137211039898.193	131.10
2010	2300369124	161207268655.392	136.23
2011	2571237025	200019057307.655	142.39
2012	1500402453	209058991952.125	155.10
2013	1691886708	209755003250.664	160.11
2014	1503453102	213810022462.428	164.77
2015	-403397081.115475	165874330876.321	172.65
2016	1637370975.33816	159049096745.249	183.70

المصدر موقع البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الجدول نلاحظ أن نوع البيانات المستخدمة هي عبارة عن بيانات سلسلة زمنية لأنها توضح مدى تطور هذه المتغيرات عند نقاط زمنية مختلفة فهي تصف سلوك المتغيرات عبر الزمن. طريقة القياس التي سنعتمدها هي ذات المعادلة واحدة لتبيين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: استعمال برنامج Eviews لتقدير النموذج الخطي و الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

بعد أن قمنا بتجميع البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغيرات المستقلة، تأتي مرحلة تقدير النموذج الذي يحقق الفرضيات سابقة الذكر

الفرع الاول: تقدير النموذج باستعمال برنامج Eviews

بعد إدخال تلك البيانات في برنامج Eviews وقد كانت النتائج التي تم التحصل عليها من خلال تطبيق المربعات الصغرى العادية كمايلي:

الجدول رقم (2-3): نتائج تقدير النموذج الخطي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1996-2016)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.93E+09	8.29E+08	2.329194	0.0317
GDP	0.018431	0.005022	3.669874	0.0018
LDP	-23265812	10490447	-2.217809	0.0397
R-squared	0.502553	Mean dependent var	1.25E+09	
Adjusted R-squared	0.447281	S.D. dependent var	8.82E+08	
S.E. of regression	6.56E+08	Akaike info criterion	43.57137	
Sum squared resid	7.74E+18	Schwarz criterion	43.72059	
Log likelihood	-454.4994	Hannan-Quinn criter.	43.60376	
F-statistic	9.092392	Durbin-Watson stat	1.431471	
Prob(F-statistic)	0.001865			

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على برنامج EViews

وفقا للجدول رقم (2-3) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

المباشر في الجزائر

حيث ان: * هي عبارة عن قيم إحصائية ل T

R^2 معامل التحديد

$\overline{R^2}$ معامل التحديد المعدل

N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية دارين واتسون

F : إحصائية فيشر

Prob : احتمال الخطأ

الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لا بد من اجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

اولا-اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية : من خلال الجدول رقم (2-3) السابق نلاحظ مايلي:

— بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) نلاحظ ان اشارته موجبة، أي ان العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0.018وحدة بحيث تتوافق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية.

— بالنسبة الرقم القياسي للاسعار (LDP) نلاحظ ان اشارته سالبة أي ان العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرقم القياسي للاسعار، حيث إذا تغير الرقم القياسي للاسعار بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف ينخفض ب 23265812.2135 وحدة ومنه تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ثانيا- اختبار النموذج من الناحية الإحصائية: عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الاخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية التي تهدف الى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودينت T



المباشر في الجزائر

واختبار المعنوية جملة للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F او معامل التحديد R^2 .

✓ اختبار معنوية النموذج جملة

كما سبق وذكرنا لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعلم على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة جودة توفيق النموذج.

– معامل التحديد R^2 : ان القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.5025$ ، حيث ان

المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 50.25% من المتغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر اما

الباقي 49.74% تفسرها عوامل أخرى.

– إحصائية فيشر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في ان واحد حيث تستخدم F

الإحصائية الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \end{cases}$$

ويتم مقارنة القيمة المحسوبة $F_C = 9.09$ مع القيمة الجدولية $F_t = 3.55$ التي يتم استخراجها من جدول

فيشر F عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية البسط $K=2$ هو ودرجة حرية المقام $(N-K-1)$ نجد:

$$F_{N-K-1}^K = F_{18}^2 = 3.55$$

بما ان F_C المحسوبة أكبر من F_t الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي يوجد على الأقل

متغير واحد لا يساوي الصفر ومنه أي له معنوية احصائية وبالتالي نموذج مقبول جملة.

وهذا ما يثبت احتمال الخطأ اقل من 5% لكلى من المعلمتين.

✓ اختبار معنوية النموذج تفصيلا:

تستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير

التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \end{cases}$$

عند مستوى معنوية 5% يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يوضح

القيم المحسوبة T_C للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_t التي يتم استخراجها من جدول ستودنت T عند 5%

المباشر في الجزائر

ودرجة حرية (N-K) واحتمال خطأ prob .

جدول رقم (3-3): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_c	القيم الجدولية T_c	احتمال خطأ prob
الثابت		2.329194	2.093	0.0317
GDP		3.669874	2.093	0.0018
LDP		-2.217809	2.093	0.0397

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت β_0 : نلاحظ ان $|T_c| < 2$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ولدينا $\text{prob}(0.0317) < 0.05$ ومنه نستنتج ان β_0 معنوي عند مستوى دلالة 5%.
 - بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي β_1 : نلاحظ ان $|T_c| < 2$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ولدينا $\text{prob}(0.0018) < 0.05$ ومنه نستنتج ان β_1 معنوي عند مستوى دلالة 5%.
- وبالتالي فان الناتج المحلي الاجمالي يؤثر على الاستثمار .
- بالنسبة لرقم القياسي للاسعار β_2 : نلاحظ ان $|T_c| < 2$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ولدينا $\text{prob}(0.0397) < 0.05$ ومنه نستنتج ان β_2 معنوي عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي فان الرقم القياسي للاسعار يؤثر على الاستثمار .

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ ان كل من الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي للاسعار له معنوية إحصائية ومع وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .

نحسب معامل الارتباط R :

$$\text{لدينا } R^2 = 0.50255$$

ومنه

$$R = \sqrt{0.502553} = 0.7089 = 70.89 \%$$

نلاحظ ان معامل الارتباط قوي هذا يعني كل من المتغيرين المفسرة تؤثر في حدود 70.89 % على

الاستثمار الاجنبي المباشر، اما 11% 29. الباقية فهي راجعة الى متغيرات اخري.

المباشر في الجزائر

المطلب الثالث: اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد ان تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجام وتطابق الفروض الخاصة به.

الفرع الاول: اختبار الارتباط الذاتي

يعتمد اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء على إحصائية دارين واتسون بحيث يتم مقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من الجدول مع القيم النظرية المتحصل عليها من جدول دارين واتسون حيث:

$$DW = 1.431471 \text{ (القيمة المحسوبة لاختبار دارين واتسون).}$$

والقيم الجدولية لدارين واتسون عند $n=21$ و $k'=2$ وبمستوى معنوية 5% نجد $dl = 0.829$ و

$du = 1.964$ كما هو موضح في الجدول و الشكل التالي :

الجدول رقم (3-4): تلخيص نتائج دارين واتسون

النتيجة	قيمة DW
رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي سالب، معناه أن $\rho < 0$.	$4 - dl < DW < 4$ $3.171 > 1.431471 < 4$
نتيجة غير مؤكدة (منطقة الشك).	$4 - du < DW < 4 - dl$ $2.036 > 1.431471$ < 3.171
قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي، معناه أن $\rho = 0$.	$2 < DW < 4 - du$ $2 > 1.431471 < 2.036$
قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي، معناه أن $\rho = 0$.	$du < DW < 2$ $1.964 > 1.431471 < 2$
نتيجة غير مؤكدة (منطقة الشك).	$dl < DW < du$ $0.829 < 1.431471 < 1.964$

المباشر في الجزائر

رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي موجب، معناه أن $\rho > 0$	$0 < DW < dl$ $0 < 1.431471 > 0.829$
--	---

يلاحظ ان قيمة دارين واتسون المحسوبة في النموذج تقع في منطقة الشك. وبالتالي لايمكن الجزم بأي شىء، اي انه لا يمكننا القول بأنه يوجد ارتباط ذاتي ام لا يوجد بين البواقي.

اذا بوقوع قيمة DW في منطقة الشك لهذا السبب نلجأ الى اختبار اخر يقيس الارتباط الذاتي للاخطاء وهو اختبار Lagrange Muultiplier (LM).

بالاعتماد على برنامج EViews توصلنا الى مايلي:

الجدول رقم(3-5) نتائج اختبار Lagrange Muultiplier

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:									
F-statistic		0.549178		Prob. F(2,16)		0.5879			
Obs*R-squared		1.348989		Prob. Chi-Square(2)		0.5094			
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID									
Method: Least Squares									
Date: 03/07/18 Time: 14:59									
Sample: 1996 2016									
Included observations: 21									
Presample missing value lagged residuals set to zero.									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	-5.34E+08	1.02E+09	-0.523103	0.6081					
GDP	-0.003481	0.006861	-0.507324	0.6188					
LDP	7815791.	13952325	0.560178	0.5831					
RESID(-1)	0.333983	0.338501	0.986653	0.3385					
RESID(-2)	0.001869	0.416196	0.004490	0.9965					
R-squared	0.064238	Mean dependent var	-1.19E-07						
Adjusted R-squared	-0.169703	S.D. dependent var	6.22E+08						
S.E. of regression	6.73E+08	Akaike info criterion	43.69546						
Sum squared resid	7.24E+18	Schwarz criterion	43.94415						
Log likelihood	-453.8023	Hannan-Quinn criter.	43.74943						
F-statistic	0.274589	Durbin-Watson stat	1.803285						
Prob(F-statistic)	0.890066								

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على برنامج EViews

فرضيات الاختبار :

ويتم مقارنة القيمة المستخرجة من الجدول $TR^2 = 1.348989$ مع القيمة الجدلية $X_n^2 = X_{21}^2 = 32.67$

التي يتم استخراجها من جدول X_n^2 . عند مستوى معنوية 5% و $K=2$ نجد: $TR^2 > X_n^2$ ، ولدينا F_C

المحسوبة اكبر من 0.05 اي $0.05 > Prob F_C = 0.89$ ومنه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي

للاخطاء.

المباشر في الجزائر

ومن خلال هذا الاختبار يتضح لنا سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

الفرع الثاني: اختبار عدم تجانس التباين

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه التأكد من تحقق هذه الفرضيات وهذا بالقيام باختبارات عدم تجانس التباين منها ومن بين هذه الاختبارات لدينا منها :

اختبار white

سيتم اعتماد اختبار white للكشف ما اذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ ام لا ، والذي يعتمد بالدرجة الاولى على تقدير انحدار مساعدة بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية اخرى بالاعتماد على برنامج EViews توصلنا الى مايلي:

الجدول رقم (3-6) نتائج اختبار white

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED:Untitled\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Print	Name
Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	3.263974	Prob. F(5,15)	0.0342	
Obs*R-squared	10.94249	Prob. Chi-Square(5)	0.0525	
Scaled explained SS	8.360202	Prob. Chi-Square(5)	0.1375	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/08/18 Time: 11:32				
Sample: 1996 2016				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.01E+17	4.14E+18	-0.193327	0.8493
GDP	-11713436	25895104	-0.452342	0.6575
GDP^2	-0.000201	0.000150	-1.345731	0.1984
GDP*LDP	456766.6	449566.1	1.016017	0.3257
LDP	2.02E+16	7.48E+16	0.270096	0.7908
LDP^2	-2.34E+14	3.85E+14	-0.605976	0.5536
R-squared	0.521071	Mean dependent var	3.68E+17	
Adjusted R-squared	0.361428	S.D. dependent var	5.44E+17	
S.E. of regression	4.35E+17	Akaike info criterion	84.30094	
Sum squared resid	2.84E+36	Schwarz criterion	84.59938	
Log likelihood	-879.1599	Hannan-Quinn criter.	84.36571	
F-statistic	3.263974	Durbin-Watson stat	1.781524	
Prob(F-statistic)	0.034230			

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على برنامج EViews

وفقا للجدول رقم (3-6) كانت نتائج اختبار white على النحو التالي:

لدينا X_K^2 حيث K عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعدة ومنه

$$X_5^2 = X_K^2 = 11.09 = \text{بمستوى معنوية } 5\%$$

المباشر في الجزائر

ولدينا : $Wh = nR^2 = 21 \times 0.521071 = 10.94$

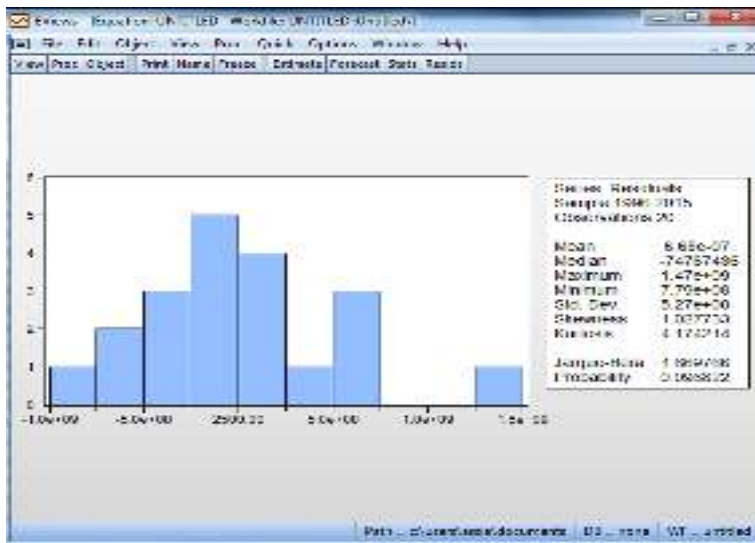
ويتم مقارنة القيمة المحسوبة $wh = 10.94$ مع القيمة الجدلية $X_5^2 = 11.09$ التي يتم استخراجها من جدول X_K^2 عند مستوى معنوية 5% و $K=5$ نجد: $Wh < X_K^2$ ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ونستنتج انه ثبات تباين الاخطاء. ومن خلال هذا الاختبار يتضح لنا سلامة النموذج من عدم تجانس التباين.

– ومن خلال ماسبق يتضح لنا سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية نستخدم بعض الاختبارات الموضحة لذلك: اختبار LM لاكتشاف الارتباط الذاتي للاخطاء الذي يختبر فرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء، حيث تبين لنا من خلال نتائج هذا الاختبار انه لا يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء في النموذج لان $TR^2 > X^2$ ، ولدينا F_C المحسوبة اكبر من 0.05 اي Prob $F_C = 0.89 > 0.05$ ، وكذلك اختبار Wh لاكتشاف عدم تجانس تباين الاخطاء الذي يختبر فرضية العدم الدالة على تجانس الاخطاء حيث تبينت نتائجه ثبات عنصر الخطأ لأن $Wh < X_K^2$

المطلب الرابع : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

استعانة ببرنامج EVIEWS فاننا نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر، والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(7-3) نتائج اختبار جاك- بيرا



المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على برنامج EVIEWS



المباشر في الجزائر

حيث ان فرضيات النموذج هي كالآتي :

فرضية العدم : توزيع البواقي للنموذج يتوزع طبيعي.

فرضية البديلة : توزيع البواقي للنموذج لا يتوزع توزيع طبيعي.

ومن اجل اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي نقوم بمقارنة احتمال احصائية جاك- بيرا عند 5% حيث

لدينا تساوي $0.096 > 0.05$ كما هو موضح في الشكل اعلاه، لذلك فاننا نقبل فرضية العدم بمعنى ان

التوزيع طبيعي للبواقي بمعنوية 5%

المباشر في الجزائر

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي والنماذج الانحدار (بسيط، متعدد) والمشاكل التي قد نواجهها وكيفية معالجتها. وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة باستعملنا نموذج الانحدار . حيث توصلنا في الأخير إلى ان كل من مؤشر النمو الاقتصادي و معدل التضخم لهما معنوية إحصائية واقتصادية في النموذج، وكذا تحقق كل فرضيات النموذج ويتضح لنا سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية .

خاتمة عامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم احد اهم الموارد المالية التي تراهن عليها مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء والذي تشغل حيزا كبير لدى اهتمام الباحثين. حيث يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو يشكل النسبة السيادية لأحد أهم مكونات رؤوس الأموال الدولية نظرا لدوره الفعال في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العمل والمساهمة في تراكم رأسمال الدولة المتلقية ورفع كفاءة رأس المال البشري بتحسين المهارات ودعم الخبرات وبالتالي إضفاء المردودية الايجابية على اقتصاد البلد ككل.

ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفق منهجية قياسية لدراسة أثر بعض المحددات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2016 باستخدام النموذج المتعدد.

نتائج البحث

من اهم النتائج التي توصل اليها بحثنا نذكر:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في الدولة المضيفة باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وادائها.
- لقد دخلت الجزائر في منافسة جلب الاستثمار الأجنبي منذ بداية التسعينيات، فاهتمت على المستوى الداخلي بتحسين حوافز الاستثمار وحمايته، فأنشأت بعض الهيئات كوكالة الدعم وترقية الاستثمارات سنة 1993، وأدخلت تعديلات على قانون تطوير الاستثمار، الا ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى الى المستوى المطلوب راجع الى العراقيل والحواجز التي تعيق تدفقه.
- من خلال دراستنا القياسية في الجزائر خلال الفترة 1996-2016 تبين لنا ما يلي:
 - من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ ان كل من الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي للاسعار له معنوية إحصائية ومع وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .
 - كل من المتغيرين المفسرين تؤثر في حدود % 70.89 على الاستثمار الاجنبي المباشر، اما % 29.11

الباقية فهي راجعة الى متغيرات اخرى.

اختبار صحة الفرضيات:

- رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية و المزايا المتعددة و الحوافز إلى أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك فمعظم العمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم و يستثمرون في الخارج و الحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة و المعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه و قواعده.
- يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وهذا خلال فترة الدراسة. حيث تبين لنا ان العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير بـ 0.018 وحدة، وان العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرقم القياسي للاسعار، حيث إذا تغير الرقم القياسي للاسعار بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف ينخفض بـ 23265812.2135 وحدة.
- من خلال نتائج الدراسة القياسة توصلنا الى انه يمكن بناء نموذج قياسي يحدد تأثير كل من التضخم والنمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

التوصيات:

- العمل والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني لضمان المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاربة الرشوة والفساد والبيروقراطية وتسريع منح التراخيص الازمة للمشروعات الاستثمارية.
- العمل على تفعيل وتحديث القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الملاحق



الصفحة	العنوان	رقم الملحق
93	معطيات متغيرات الدراسة	(1)
94	النتائج المستخرجة من الايفيوز	(2)
95	نتائج اختبار LM	(3)
96	نتائج اختبار white	(4)
97	نتائج اختبار جاك- بييرا	(5)
98	جدول داربين واتسون	(6)
99	جدول توزيع ستودنت	(7)
100	جدول توزيع فيشر	(8)
101	جدول توزيع كاي تربيع	(9)



الملحق رقم 1: معطيات متغيرات الدراسة

السنوات	IDE	GDP	LDP
1996	270000000	46941496780	84.03
1997	260000000	48177862502	88.82
1998	606600000	48187747529	93.26
1999	291600000	48640574567	095.68
2000	280100000	54790245601	095.97
2001	1113105541	54744714396	100.00
2002	1065000000	56760288974	101.43
2003	637881239	67863829880	105.75
2004	881851385	85324998814	109.95
2005	1156000000	103198228458.588	111.47
2006	1841000000	117027304746.54	114.05
2007	1686736540	134977087734.008	118.24
2008	2638607034	171000691877.714	123.98
2009	2746930734	137211039898.193	131.10
2010	2300369124	161207268655.392	136.23
2011	2571237025	200019057307.655	142.39
2012	1500402453	209058991952.125	155.10
2013	1691886708	209755003250.664	160.11
2014	1503453102	213810022462.428	164.77
2015	-403397081.115475	165874330876.321	172.65
2016	1637370975.33816	159049096745.249	183.70

المصدر موقع البنك الدولي www.albankaldawli.org



الملحق رقم 2: النتائج المستخرجة من الايفيوز

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: IDE
Method: Least Squares
Date: 03/03/18 Time: 15:20
Sample: 1996 2016
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.93E+09	8.29E+08	2.329194	0.0317
GDP	0.018431	0.005022	3.669874	0.0018
LDP	-23265812	10490447	-2.217809	0.0397

R-squared 0.502553 Mean dependent var 1.25E+09
Adjusted R-squared 0.447281 S.D. dependent var 8.82E+08
S.E. of regression 6.56E+08 Akaike info criterion 43.57137
Sum squared resid 7.74E+18 Schwarz criterion 43.72059
Log likelihood -454.4994 Hannan-Quinn criter. 43.60376
F-statistic 9.092392 Durbin-Watson stat 1.431471
Prob(F-statistic) 0.001865



الملحق رقم 3: نتائج اختبار LM

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:									
F-statistic	0.549178	Prob. F(2,16)	0.5879						
Obs*R-squared	1.348989	Prob. Chi-Square(2)	0.5094						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID									
Method: Least Squares									
Date: 03/07/18 Time: 14:59									
Sample: 1996 2016									
Included observations: 21									
Presample missing value lagged residuals set to zero.									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	-5.34E+08	1.02E+09	-0.523103	0.6081					
GDP	-0.003481	0.006861	-0.507324	0.6188					
LDP	7815791.	13952325	0.560178	0.5831					
RESID(-1)	0.333983	0.338501	0.986653	0.3385					
RESID(-2)	0.001869	0.416196	0.004490	0.9965					
R-squared	0.064238	Mean dependent var	-1.19E-07						
Adjusted R-squared	-0.169703	S.D. dependent var	6.22E+08						
S.E. of regression	6.73E+08	Akaike info criterion	43.69546						
Sum squared resid	7.24E+18	Schwarz criterion	43.94415						
Log likelihood	-453.8023	Hannan-Quinn criter.	43.74943						
F-statistic	0.274589	Durbin-Watson stat	1.803285						
Prob(F-statistic)	0.890066								

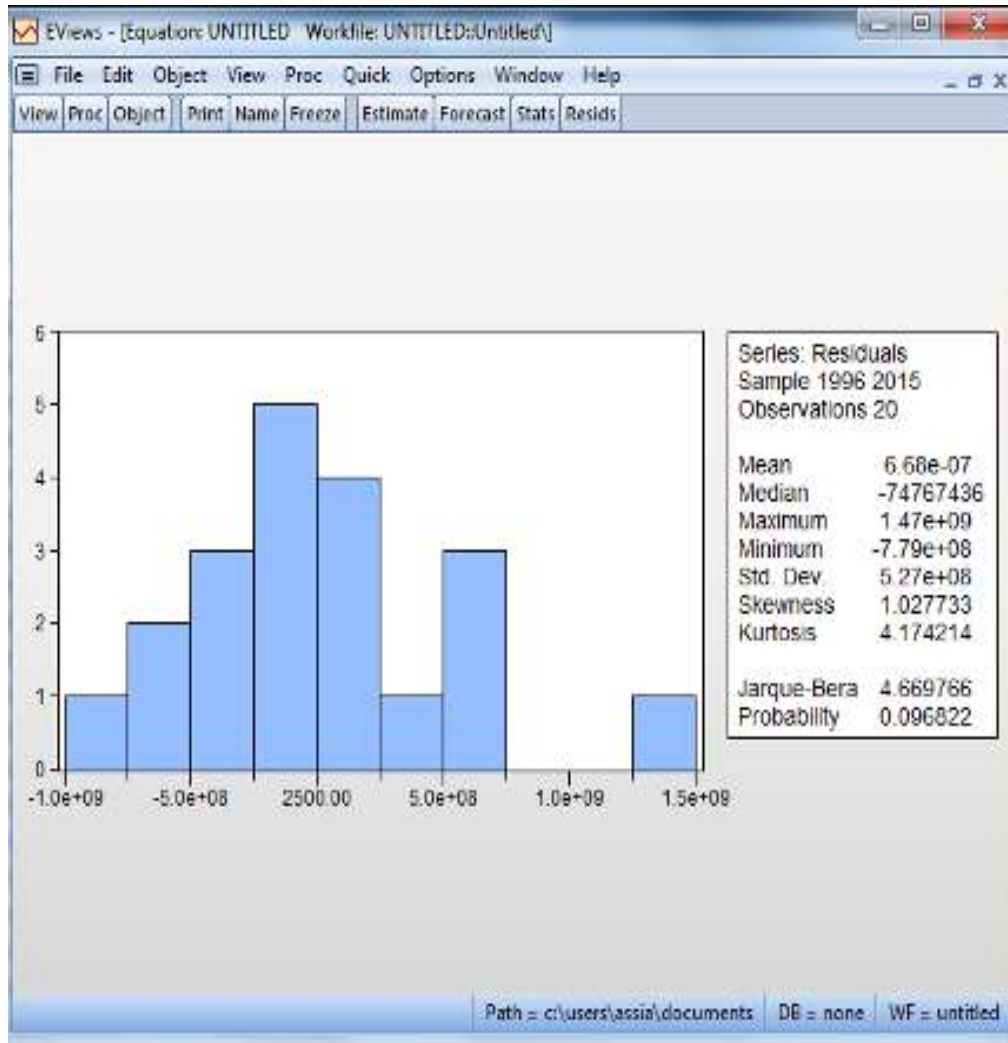


الملحق رقم 4: نتائج اختبار white

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\]									
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Heteroskedasticity Test: White									
F-statistic	3.263974	Prob. F(5, 15)	0.0342						
Obs*R-squared	10.94249	Prob. Chi-Square(5)	0.0525						
Scaled explained SS	8.360202	Prob. Chi-Square(5)	0.1375						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID^2									
Method: Least Squares									
Date: 03/08/18 Time: 11:32									
Sample: 1996 2016									
Included observations: 21									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	-8.01E+17	4.14E+18	-0.193327	0.8493					
GDP	-11713436	25895104	-0.452342	0.6575					
GDP^2	-0.000201	0.000150	-1.345731	0.1984					
GDP*LDP	456766.6	449566.1	1.016017	0.3257					
LDP	2.02E+16	7.48E+16	0.270096	0.7908					
LDP^2	-2.34E+14	3.85E+14	-0.605976	0.5536					
R-squared	0.521071	Mean dependent var	3.68E+17						
Adjusted R-squared	0.361428	S.D. dependent var	5.44E+17						
S.E. of regression	4.35E+17	Akaike info criterion	84.30094						
Sum squared resid	2.84E+36	Schwarz criterion	84.59938						
Log likelihood	-879.1599	Hannan-Quinn criter.	84.36571						
F-statistic	3.263974	Durbin-Watson stat	1.781524						
Prob(F-statistic)	0.034230								



الملحق رقم 5: نتائج اختبار جاك- بيرا





الملحق رقم 6: جدول داربين واتسون

DURBIN-WATSON d STATISTIC: SIGNIFICANCE POINTS OF d_L AND d_U AT 0.05 LEVEL OF SIGNIFICANCE

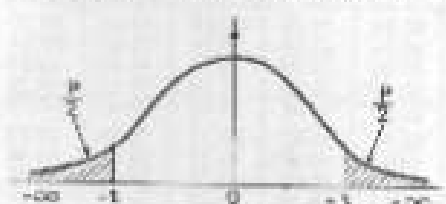
n	k=1		k=2		k=3		k=4		k=5		k=6		k=7		k=8		k=9		k=10	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
6	0.610	1.400	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
7	0.700	1.350	0.607	1.856	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.360	2.287	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
9	0.824	1.320	0.629	1.698	0.455	2.128	0.285	2.588	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
10	0.878	1.320	0.687	1.641	0.525	2.046	0.375	2.454	0.243	2.822	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
11	0.927	1.324	0.658	1.604	0.585	1.928	0.444	2.383	0.316	2.645	0.203	3.005	—	—	—	—	—	—	—	—
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.379	2.508	0.268	2.892	0.171	3.149	—	—	—	—	—	—
13	1.010	1.340	0.861	1.552	0.715	1.816	0.574	2.094	0.445	2.390	0.328	2.692	0.230	2.955	0.147	3.295	—	—	—	—
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.770	0.622	2.030	0.505	2.298	0.389	2.572	0.288	2.848	0.200	3.111	0.127	3.350	—	—
15	1.077	1.361	0.948	1.543	0.814	1.750	0.665	1.977	0.552	2.220	0.447	2.472	0.343	2.727	0.251	2.970	0.175	3.219	0.111	3.498
16	1.108	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.890	0.222	3.090	0.155	3.504
17	1.139	1.381	1.015	1.538	0.897	1.710	0.779	1.900	0.654	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.048	1.535	0.939	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.257	0.502	2.451	0.407	2.667	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.538	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.208	0.540	2.356	0.456	2.580	0.369	2.759	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.109	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.692	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.418	2.794	0.338	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.028	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.732	2.124	0.637	2.250	0.547	2.490	0.461	2.639	0.380	2.896
22	1.238	1.428	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.853	1.940	0.768	2.080	0.677	2.246	0.588	2.487	0.504	2.571	0.424	2.734
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.985	1.785	0.885	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.390	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.445	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.915	1.902	0.837	2.035	0.751	2.175	0.665	2.318	0.584	2.454	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.205	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.943	1.886	0.868	2.012	0.784	2.144	0.702	2.290	0.621	2.418	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.978	1.873	0.897	1.982	0.815	2.117	0.735	2.245	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.468	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.215	0.681	2.342	0.616	2.470
28	1.329	1.475	1.255	1.560	1.181	1.650	1.104	1.747	1.028	1.850	0.951	1.958	0.874	2.071	0.798	2.183	0.703	2.308	0.650	2.431
29	1.341	1.483	1.270	1.563	1.198	1.650	1.124	1.743	1.050	1.841	0.975	1.944	0.900	2.052	0.825	2.164	0.733	2.278	0.682	2.385
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.650	1.143	1.739	1.071	1.833	0.998	1.931	0.925	2.035	0.854	2.141	0.762	2.251	0.712	2.363
31	1.363	1.495	1.297	1.570	1.229	1.650	1.160	1.735	1.090	1.825	1.020	1.920	0.950	2.018	0.878	2.120	0.810	2.225	0.741	2.333
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.650	1.177	1.732	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.835	2.203	0.769	2.305
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.730	1.127	1.813	1.061	1.900	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.795	2.281
34	1.393	1.514	1.333	1.580	1.271	1.652	1.208	1.728	1.144	1.808	1.080	1.891	1.015	1.979	0.950	2.069	0.885	2.162	0.821	2.257
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.160	1.808	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	2.235
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.877	1.053	1.957	0.991	2.041	0.930	2.127	0.868	2.216
37	1.419	1.530	1.364	1.590	1.307	1.655	1.249	1.723	1.190	1.795	1.131	1.870	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	2.198
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.970	2.098	0.912	2.180
39	1.435	1.540	1.382	1.597	1.328	1.658	1.273	1.722	1.218	1.789	1.161	1.859	1.104	1.932	1.047	2.007	0.990	2.085	0.932	2.164
40	1.442	1.544	1.391	1.600	1.338	1.659	1.285	1.721	1.230	1.786	1.175	1.854	1.120	1.924	1.064	1.997	1.008	2.072	0.952	2.149
45	1.475	1.565	1.430	1.615	1.363	1.666	1.318	1.720	1.267	1.776	1.231	1.835	1.159	1.895	1.128	1.958	1.039	2.022	1.008	2.088
50	1.503	1.585	1.462	1.630	1.421	1.674	1.378	1.721	1.335	1.771	1.291	1.822	1.245	1.875	1.201	1.930	1.155	1.985	1.110	2.064
55	1.529	1.601	1.483	1.641	1.452	1.681	1.414	1.721	1.374	1.769	1.334	1.814	1.284	1.861	1.253	1.908	1.212	1.959	1.170	2.040
60	1.549	1.616	1.514	1.652	1.488	1.688	1.444	1.722	1.408	1.767	1.372	1.808	1.325	1.850	1.298	1.884	1.260	1.938	1.222	1.984
65	1.567	1.629	1.538	1.662	1.503	1.696	1.471	1.723	1.438	1.767	1.404	1.805	1.370	1.843	1.335	1.882	1.301	1.923	1.266	1.964
70	1.583	1.641	1.554	1.672	1.525	1.703	1.494	1.725	1.464	1.768	1.433	1.802	1.401	1.837	1.368	1.873	1.337	1.910	1.305	1.948
75	1.598	1.652	1.571	1.680	1.543	1.708	1.513	1.729	1.487	1.770	1.458	1.801	1.429	1.854	1.388	1.892	1.365	1.901	1.338	1.935
80	1.611	1.662	1.585	1.688	1.560	1.715	1.534	1.743	1.507	1.772	1.480	1.801	1.453	1.831	1.425	1.881	1.387	1.920	1.368	1.925
85	1.624	1.671	1.603	1.696	1.575	1.721	1.550	1.747	1.525	1.774	1.500	1.801	1.474	1.829	1.448	1.892	1.422	1.885	1.395	1.916
90	1.635	1.679	1.612	1.703	1.588	1.726	1.565	1.751	1.542	1.776	1.518	1.801	1.494	1.827	1.468	1.894	1.445	1.881	1.420	1.908
95	1.645	1.687	1.623	1.709	1.602	1.732	1.579	1.755	1.557	1.778	1.536	1.802	1.512	1.827	1.480	1.902	1.465	1.877	1.442	1.903
100	1.654	1.694	1.634	1.715	1.618	1.736	1.592	1.758	1.571	1.780	1.550	1.803	1.528	1.820	1.506	1.900	1.484	1.874	1.462	1.898
150	1.720	1.746	1.709	1.750	1.688	1.774	1.679	1.788	1.655	1.802	1.651	1.817	1.637	1.832	1.622	1.847	1.608	1.852	1.604	1.877
200	1.758	1.778	1.748	1.780	1.738	1.790	1.728	1.810	1.718	1.820	1.707	1.831	1.697	1.841	1.686	1.852	1.675	1.858	1.666	1.874



الملحق رقم 7: جدول توزيع ستودنت

Distribution de Student-Fisher.

Valeur de t ayant la probabilité P d'être dépassée en module.



ν	$P=0,99$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,159	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,863	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,147	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,930	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,434	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,199	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,478	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,141	3,707
7	0,130	0,265	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,996	3,489
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,393
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,389	1,833	2,262	2,827	3,298
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,377	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,082	1,356	1,782	2,176	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,626	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.



الملحق رقم 8: جدول توزيع فيشر

362 Appendix

Appendice F

Valeurs des 95èmes centiles (niveau 0,05) F_{α, ν_1, ν_2} pour la distribution F

ν_1 : degrés de liberté au numérateur
 ν_2 : degrés de liberté au dénominateur

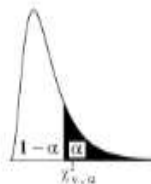


$\nu_2 \backslash \nu_1$	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	25	30	40	60	120	∞
1	161	199	216	230	240	247	253	257	260	262	264	266	268	269	270	271	272	273	274
2	18.5	19.0	19.2	19.3	19.4	19.4	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5	19.5
3	10.1	10.0	10.2	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1
4	7.71	7.64	7.64	7.63	7.62	7.61	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60	7.60
5	6.61	6.59	6.58	6.57	6.56	6.55	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54	6.54
6	5.99	5.94	5.94	5.93	5.92	5.91	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90	5.90
7	5.58	5.54	5.53	5.52	5.51	5.50	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49	5.49
8	5.28	5.25	5.24	5.23	5.22	5.21	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20
9	5.12	5.09	5.08	5.07	5.06	5.05	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04	5.04
10	4.99	4.96	4.95	4.94	4.93	4.92	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91	4.91
11	4.84	4.82	4.81	4.80	4.79	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78	4.78
12	4.75	4.73	4.72	4.71	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70	4.70
13	4.67	4.65	4.64	4.63	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62	4.62
14	4.61	4.59	4.58	4.57	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56	4.56
15	4.57	4.55	4.54	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53
16	4.54	4.52	4.51	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50
17	4.51	4.49	4.48	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47	4.47
18	4.48	4.46	4.45	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44
19	4.46	4.44	4.43	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42	4.42
20	4.44	4.42	4.41	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40	4.40
25	4.37	4.35	4.34	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33	4.33
30	4.32	4.30	4.29	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28	4.28
40	4.25	4.23	4.22	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21	4.21
50	4.21	4.19	4.18	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17
60	4.18	4.16	4.15	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14
70	4.16	4.14	4.13	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12	4.12
80	4.15	4.13	4.12	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11	4.11
90	4.14	4.12	4.11	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10	4.10
100	4.13	4.11	4.10	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09	4.09
∞	4.12	4.10	4.09	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08	4.08

Source: F. S. Pearson and H. O. Hartley, Biometrika Tables for Statisticians, Vol. 2 (1972), table 5, page 178. Reproduction autorisée.



الملحق رقم 9: جدول توزيع كاي تربيع



Percentage Points of the χ^2 Distribution; $\chi^2_{v, \alpha}$
 $P(\chi^2 > \chi^2_{v, \alpha}) = \alpha$

v	α														
	0.001	0.005	0.010	0.025	0.050	0.100	0.250	0.500	0.750	0.900	0.950	0.975	0.990	0.995	0.999
1	10.83	7.88	6.63	5.02	3.84	2.71	1.32	0.45	0.10	0.02					
2	13.82	10.60	9.21	7.38	5.99	4.61	2.77	1.39	0.58	0.21	0.10	0.05	0.02	0.01	
3	16.27	12.84	11.34	9.35	7.81	6.25	4.11	2.37	1.21	0.58	0.35	0.22	0.11	0.07	0.02
4	18.47	14.86	13.28	11.14	9.49	7.78	5.39	3.36	1.92	1.06	0.71	0.48	0.30	0.21	0.09
5	20.52	16.75	15.09	12.83	11.07	9.24	6.63	4.35	2.67	1.61	1.15	0.83	0.55	0.41	0.21
6	22.46	18.55	16.81	14.45	12.59	10.64	7.84	5.35	3.45	2.20	1.64	1.24	0.87	0.68	0.38
7	24.32	20.28	18.48	16.01	14.07	12.02	9.04	6.35	4.25	2.83	2.17	1.69	1.24	0.99	0.60
8	26.12	21.95	20.09	17.53	15.51	13.36	10.22	7.34	5.07	3.49	2.73	2.18	1.65	1.34	0.86
9	27.88	23.59	21.67	19.02	16.92	14.68	11.39	8.34	5.90	4.17	3.33	2.70	2.09	1.73	1.15
10	29.59	25.19	23.21	20.48	18.31	15.99	12.55	9.34	6.74	4.87	3.94	3.25	2.56	2.16	1.48
11	31.26	26.76	24.72	21.92	19.68	17.28	13.70	10.34	7.58	5.58	4.57	3.82	3.05	2.60	1.83
12	32.91	28.30	26.22	23.34	21.03	18.55	14.85	11.34	8.44	6.30	5.23	4.40	3.57	3.07	2.21
13	34.53	29.82	27.69	24.74	22.36	19.81	15.98	12.34	9.30	7.04	5.89	5.01	4.11	3.57	2.62
14	36.12	31.32	29.14	26.12	23.68	21.06	17.12	13.34	10.17	7.79	6.57	5.63	4.66	4.07	3.04
15	37.70	32.80	30.58	27.49	25.00	22.31	18.25	14.34	11.04	8.55	7.26	6.26	5.23	4.60	3.48
16	39.25	34.27	32.00	28.85	26.30	23.54	19.37	15.34	11.91	9.31	7.96	6.91	5.81	5.14	3.94
17	40.79	35.72	33.41	30.19	27.59	24.77	20.49	16.34	12.79	10.09	8.67	7.56	6.41	5.70	4.42
18	42.31	37.16	34.81	31.53	28.87	25.99	21.60	17.34	13.68	10.86	9.39	8.23	7.01	6.26	4.90
19	43.82	38.58	36.19	32.85	30.14	27.20	22.72	18.34	14.56	11.65	10.12	8.91	7.63	6.84	5.41
20	45.31	40.00	37.57	34.17	31.41	28.41	23.83	19.34	15.45	12.44	10.85	9.59	8.26	7.43	5.92
21	46.80	41.40	38.93	35.48	32.67	29.62	24.93	20.34	16.34	13.24	11.59	10.28	8.90	8.03	6.45
22	48.27	42.80	40.29	36.78	33.92	30.81	26.04	21.34	17.24	14.04	12.34	10.98	9.54	8.64	6.98
23	49.73	44.18	41.64	38.08	35.17	32.01	27.14	22.34	18.14	14.85	13.09	11.69	10.20	9.26	7.53
24	51.18	45.56	42.98	39.36	36.42	33.20	28.24	23.34	19.04	15.66	13.85	12.40	10.86	9.89	8.08
25	52.62	46.93	44.31	40.65	37.65	34.38	29.34	24.34	19.94	16.47	14.61	13.12	11.52	10.52	8.65
30	59.70	53.67	50.89	46.98	43.77	40.26	34.80	29.34	24.48	20.60	18.49	16.79	14.95	13.79	11.59
40	73.40	66.77	63.69	59.34	55.76	51.81	45.62	39.34	33.66	29.05	26.51	24.43	22.16	20.71	17.92
50	86.66	79.49	76.15	71.42	67.50	63.17	56.33	49.33	42.94	37.69	34.76	32.36	29.71	27.99	24.67
60	99.61	91.95	88.38	83.30	79.08	74.40	66.98	59.33	52.29	46.46	43.19	40.48	37.48	35.53	31.74
70	112.32	104.21	100.43	95.02	90.53	85.53	77.58	69.33	61.70	55.33	51.74	48.76	45.44	43.28	39.04
80	124.84	116.32	112.33	106.63	101.88	96.58	88.13	79.33	71.14	64.28	60.39	57.15	53.54	51.17	46.52
90	137.21	128.30	124.12	118.14	113.15	107.57	98.65	89.33	80.62	73.29	69.13	65.65	61.75	59.20	54.16
100	149.45	140.17	135.81	129.56	124.34	118.50	109.14	99.33	90.13	82.36	77.93	74.22	70.06	67.33	61.92

قائمة المراجع



✓ الكتب باللغة العربية

- احمد هني، "دروس في التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، "الاقتصاد الجزئي"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- بوتين محمد، "المحاسبة العامة للمؤسسات (دراسة موضوعية بأمنلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة)" طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011/2005.
- جيمس جوراتيبي، ريتجارد استروب، "الاقتصاد الكلي"، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
- جمال فروخي، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- جمال خريس، ايمن ابو خضير، عماد خصاونة، "النقود و البنوك"، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان، 2002.
- جروان السابق، "القاموس الاقتصادي"، دار السابق للنشر، بيروت.
- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.
- حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري، عمان، 2007.
- حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
- دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2006.
- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، "النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.





قائمة المراجع



- صالح تومي، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1998.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
- عليوش قريوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- فؤاد حيدر، "علم الاقتصاد العام"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
- محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي- النظرية والتطبيق-"،
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصفا، علي عبد الوهاب نجح، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات، الاستراتيجيات، التمويل-"، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003.
- مروان عطوان، "النظريات النقدية"، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1989.
- منير ابراهيم هندی، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي الاحصائي للعلاقات الاقتصادية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009.
- ميشيل تودارو، و اخرون، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- مطر محمد، "إدارة الاستثمار"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- هوشيار معروف، "الاستثمار والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2003.





قائمة المراجع

- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان، 2006.

✓ المذكرات و الأطروحات

- اريالله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- ايت طالب حميد، "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 1998/1997.
- بناي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/ 2008.
- بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب."، "مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2011/2010.
- بشرير عمران، "نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2005/2004.
- تومي عبد الرحمان، "واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر3، الجزائر، 2001/ 2000 .
- حتحات محمد رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي(دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2007/2006.
- حمودي الحاج صحراوي ،"قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال نماذج القياسية"، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2007-2008.
- رشيدة بن عرفة، سومية حمزوي، "تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي -تيسة-، الجزائر، 2015 / 2016
- سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2010/2009.
- عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراه، غير





قائمة المراجع

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 / 2008.

- كريمة قويدري، " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011
- محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008/2009.
- منى محمود إدلي، "سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية"، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005 / 2006 .
- هتهات السعيد، "دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مزاب ورقلة، الجزائر، 2005/2006 .

✓ المجلات والمقالات

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99 / 1 ، الكويت.
- بلعوز بن علي، مداني احمد، مداخلة "دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المناطق الحرة بلارة)"، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -جامعة سطيف.
- بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، 2006
- تشام فاروق، مداخلة "أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار (دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، جامعة سطيف، 9ماي 2004.
- زغيب شهر زاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 08 ، 2005.
- صالح تومي ، "المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصادية و التجارة، جامعة الجزائر ، العدد 3.
- صالح مفتاح، دلال بن سمية، " واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44





قائمة المراجع

2008.

- غي فيفرمان، "تيسير الاستثمار الأجنبي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29 ، العدد1، مارس1992.
- مرداوي كمال، مداخلة"الاستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة"، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 53 أكتوبر2004.

✓ التقارير والجرائد الرسمية

المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول لسنة2002

- تقرير الاستثمار العالمي،2007.
- تقارير بنك الجزائر1993-1998-2008-2013 .
- تقارير الاستثمار العالمي 2000، 2004، 2013، 2016 .
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة واشنطن، 2009 .

✓ المحاضرات

- نورة عبد الرحمان اليوسف،"محاضرات في الاقتصاد القياسي"، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك السعود.

✓ المواقع

- <http://www.albankaldawli.org>

✓ مراجع باللغة الاجنبية

- .
- Damodar N. Gujarati, Econométrie , Traduit par Bernard Bernier, 4^e édition, De Boeck université, Paris, 2004.
- Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris.





قائمة المراجع

- Maddala.G.S, Introduction to econometrics, Mac Millan publishing company, NewYork, USA, 1988.
- OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, 2000.
- UNCTAD(worldinvestment report 1999 :foreign direct investment and the challenge of development), Geneva and NewYork,1999.
- Markusen, J.R , " Foreign direct investment as a catalyst for industrial development " .European Economic Review,London, Vol 43, 1999.
- R.Bourbonnais, Méthode économétrie, 3^{ième} édition, Dunod, Paris, 2003.

